مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

قائدًا للعمل الإنساني

الكتّاب

أ. عبدالله يعقوب بشارة

أ. عامر ذياب التميمي أ. محمود محمد حربي

تقديم

عبدالعزيز سعود البابطين

الكويت

2015

تنفيذ

الأمانة العامة للمؤسسة

حقوق الطبع محفوظة

هـاتـف: ٢٢٤٣٠٥١٤ ٩٦٥ +

فاكـس: ٢٢٤٥٥٠٣٩ ٩٦٥ +

E-mail: kw@albabtainprize.org

تقديم

جُبل الكويتيون على فعل الخير ومساعدة المحتاجين والمنكوبين والفقراء في شتى بقاع العالم، منذ أن وجدوا على هذه الأرض الطيبة، رغم شُح الموارد وضيق ذات اليد والبيئة الطاردة القاحلة الصعبة آنذاك. وهو أمر موثَّق في التاريخ الكويتي، كما وثقته أيضا المصادر والمراجع والسجلّات الرسمية في كثير من دول العالم شرقًا وغربًا.

وعندما شرعت هيئة الأمم المتحدة مؤخرًا بتخصيص يوم التاسع عشر من أغسطس من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني، لم تجد أفضل من دولة الكويت ولا من هو أحق من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بالاحتفاء والتكريم، فمنحت سموه لقب (قائد العمل الإنساني) تقديرًا لجهوده وإسهاماته الكبيرة ودعمه المتواصل للعمليات الإنسانية والإغاثية التي تقوم بها الأمم المتحدة من خلال تقديم العون المباشر أو عقد المؤتمرات بهدف مساعدة المنكوبين واللاجئين ومن تعرضت أوطانهم للكوارث بأشكالها المختلفة.

كما سمَّت الأمم المتحدة دولة الكويت «مركزا إنسانيًّا عالميًّا»، بناء على ما وثَّقته سجلات الأمم المتحدة ورصد إداراتها وأجهزتها المختصة للأعمال الخيرية والمساعدات الكبيرة التي قدّمتها وتقدمها هذه الدولة الصغيرة في مساحتها، الكبيرة بأنفة شعبها وشموخه ورفعته وعطائه اللامحدود.

وفي التاسع من سبتمبر ٢٠١٤ أقام الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد بان كي مون احتفالية كبرى لتكريم صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بمناسبة منح منظمة الأمم المتحدة سموه هذا اللقب الإنساني.

وقد عبر الأمين العام في كلمته بهذه المناسبة عن شكره وشكر هيئة الأمم المتحدة للكويت ولسمو الأمير، كما أعرب عن فخره بمنح الشهادة التقديرية لجهود صاحب السمو، وأكد أنها اعتراف من الأمم المتحدة بدعم سموه المستمر للعمل الإنساني وجهوده في رفع المعاناة عن المحتاجين في جميع دول العالم.

وعندما ألقى حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه كلمته في هذه المناسبة وشكر الأمين العام وكل القائمين على هذه المنظمة العالمية على هذه اللفتة الطيبة والمبادرة الكريمة، اعتبر سموه أن هذا التكريم إنما هو تكريم للشعب الكويتي كلّه، وتقدير لمسيرته الخيّرة في البذل والعطاء الممتدة منذ القدم والتي سوف تظل مستمرة إن شاء الله تعالى، لأن أعمال البر والإحسان قيم متأصلة في نفوس أبناء الشعب الكويتي منذ وجوده، وأن هذا العمل الإنساني لم يكن الهدف منه تحقيق مغنم دنيوي أو مكسب شخصي.

أما نحن الكويتيين؛ فإننا نرى أن هذا التكريم الأممي لسمو الأمير إنما يدلّ على المكانة الرفيعة والتقدير اللذين يحظى بهما من كافة قادة العالم وهيئاته الدولية، وأن منح الأمم المتحدة لسموه هذا اللقب لهو أمر مستحق في ظل الأيادي البيضاء الخيّرة لسموه، والتي لا تخفى على أحد في هذا العالم، في ظل الدعم اللامحدود لأعمال ونشاطات الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تضطلع بالعمل الخيري والإغاثي وتقدم المساعدات للمحتاجين دون إعاقة أو تأخير.

وبهذه المناسبة العزيزة على قلوب جميع الكويتيين، يسرنا في «مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية» أن نحتفي بمقام حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه في الدورة الخامسة عشرة للمؤسسة التي

نـنظمها بالتعاون مع جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة يومي ٢٤ و٢٥ من شهر أكتوبر ٢٠١٥، وأن نُصدر هذا الكتاب «الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.. أمير دولة الكويت.. قائدًا للعمل الإنساني» بلغات عالمية ثلاث؛ العربية والإنجليزية والفرنسية، وأن نقوم بتوزيعه على مئات المدعوين إلى هذه الدورة وعلى سفارات دولة الكويت في عواصم العالم.

ويسعدنا في مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية - أيضًا - أن نقدم جزيل الشكر إلى كل من الأستاذ عبدالله يعقوب بشارة والأستاذ عامر ذياب التميمي والأستاذ محمود محمد حربي على ما عرضوه في هذا الكتاب من معلومات قيمة سلطوا عليها الضوء وعلى مختلف أوجه الأعمال الإنسانية التي قام ويقوم بها سمو الأمير المفدى ويتابعها دون كلل أو ملل ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى، وابتغاء أن تظل راية وطننا العزيز دولة الكويت شامخة خفاقة.

والله من وراء القصد،،

عبدالعزيز سعود البابطين
الكويت في ١٣ من رجب ١٤٣٦هـ
الموافق ٢ من مايو ٢٠١٥م

****

الفصل الأول

الشيخ صباح الأحمد

قائدًا للعمل الإنساني

الأمير قائدًا للعمل الإنساني

أ. عبدالله يعقوب بشارة[1]

في التاسع من سبتمبر ٢٠١٤، أقام الأمين العام للأمم المتحدة السيد «بان كي مون» احتفالية تكريم لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، بمناسبة منح الأمم المتحدة سموه لقب «قائد العمل الإنساني»، وتقديرًا لجهود سموه وإسهاماته ودعمه المتواصل للعمليات الإنسانية للأمم المتحدة، والحفاظ على الأرواح وتخفيف المعاناة في كافة أرجاء العالم. وقد شارك في الاحتفالية الدولية بالحضور رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، وكبار رجالات الدولة في الكويت، كما شارك فيها مجموعة من كبار الشخصيات في هيئة الأمم المتحدة.

في هذه المناسبة الاستثنائية ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة حدد فيها دواعي هذه الاحتفالية التكريمية، موضحًا أن أبرز تلك الأسباب يعود لما أظهرته دولة الكويت من كرم استثنائي تحت قيادة أمير البلاد

---

[1] – تخصص في القانون الدولي – جامعة أكسفورد وماجستير من جامعة سانت جونز – نيويورك.
– مدير مكتب معالي وزير الخارجية ١٩٦٤ – ١٩٧١، ومندوب دائم للكويت في الأمم المتحدة ١٩٧١ – ١٩٨١.
– ممثل الكويت في مجلس الأمن ١٩٧٨ – ١٩٧٩، وترأس مجلس الأمن فبراير ١٩٧٩.
– الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ١٩٨١ – ١٩٩٣.
– المنسق العام لجمعية الصداقة الكويتية – البريطانية، ورئيس المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية في دولة الكويت.
– ترك العمل الرسمي في إبريل ١٩٩٧، وتفرغ للكتابة والنشر وإلقاء المحاضرات.
– نال أوسمة كثيرة من جميع دول مجلس التعاون ومن مصر ولبنان ودول أخرى، وله عدة مؤلفات منها: عامان في مجلس الأمن ١٩٨١، وعبدالله بشارة بين الملوك والشيوخ والسلاطين ٢٠٠٤، وحروب الكويت الدبلوماسية ١٩٦١ – ١٩٦٣.

سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إذ أشار إليه أنه «في مقابل حالة الموت والفوضى التي شهدها العالم، شاهدنا مظاهر كرم وإنسانية من قبل جيران سورية، عبر حملة إقليمية قادَتْها الكويتُ أميرًا وشعبًا.

وأضاف الأمين العام بأن الكويت تحت قيادة سمو الأمير، أظهرت كرمًا استثنائيًّا أسهمت من خلاله في إنقاذ أرواح عشرات الآلاف من البشر، ومن الأزمات والفقر والأوبئة، وأثبتت قدرتها على الإسهام في جمع ملايين الدولارات لمساعدة المحتاجين عبر المؤتمرين اللذين عقدا لمساعدة الشعب السوري، ليس فقط في سورية والعراق، بل في مناطق ودول أخرى ممتدة من أفريقيا إلى آسيا، مؤكدًا أنها قد تكون دولة صغيرة، لكنها تمتلك قلبًا كبيرًا. وأضاف أن المبادرات التي قامت بها دولة الكويت دفعت المجتمع الدولي إلى جمع المزيد من المساعدات بفضل جهود الشيخ صباح الأحمد، مما ساعد الأمم المتحدة على القيام بوظيفتها الإنسانية، مؤكدًا أن دعم سمو الأمير مكَّن الأمم المتحدة من القيام بذلك.

كما عبَّر الأمين العام للأمم المتحدة عن فخره بمنح الشهادة التقديرية لجهود الشيخ صباح الأحمد، معتبرًا إياها اعترافًا من الأمم المتحدة بدعمه المستمر، وقيادته الاستثنائية للعمل الإنساني وجهوده في رفع المعاناة عن المحتاجين في جميع دول العالم.

في هذا الجو الاحتفالي الإنساني المعبر عن تقدير من المنظمة الدولية لأمير البلاد ولدولة الكويت، رد سمو الأمير في كلمته الفضل في ذلك إلى أن الكويت ومنذ استقلالها وانضمامها لهذه المنظمة الدولية؛ سنَّت لها نهجًا ثابتًا في سياستها الخارجية، ارتكز وبشكل أساس على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لجميع البلدان المحتاجة، بعيدًا عن المحدَّدات الجغرافية والدينية، وانطلاقا من عقيدتها وقناعتها بأهمية الشراكة الدولية، وتوحيد الجهود الدولية وتفعيلها بهدف الإبقاء والمحافظة على الأسس التي قامت لأجلها الحياة، وهي الروح البشرية.

بهذه الكلمات القليلة عبر سمو أمير دولة الكويت عن المضمون السياسي – الإنساني الذي يشكل الأساس الثابت لدبلوماسية الكويت وفلسفتها في العلاقات بين الدول، خليجيًّا، وعربيًّا، ودوليًّا.

فقد كان الشيخ صباح الأحمد، وباستمرار، مدركًا للأحوال العامة التي تحيط بالكويت، والتي تحرمها من ترسيخ الطمأنينة الأمنية الوطنية في جوانبها كافة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وذلك لثلاثة مسببات:

- **وضع الكويت الجغرافي، فهي محاطة بثلاث دول أكبر منها إمكانات، وسكانًا وحجمًا، ومنها نتعرف على متاعب الجغرافية العابسة.**
- **واقع الكويت مساحة وسكانًا، واستحالة بناء آليات الردع المقنع.**
- **ارتباك الدبلوماسية العربية وتشظيها إلى مخاصمات عقائدية وسياسية.**

من خلال عناصر هذا الواقع المتوتر وظروفه، انطلقت مسيرة الشيخ صباح الأحمد الدبلوماسية وهي تستهدف تشييد رادع أخلاقي دبلوماسي عربي - إسلامي تصالحي مؤسساتي لتجاوز قلق الجوار، من خلال عدد من المسارات تمثلت فيما يلي:

أولًا - حل الأزمات والمشاكل المعلقة بين الدول العربية، وإزالة المعوقات التي تعرقل التفاهم وتسبب التوترات.

ثانيًا - العمل على تحقيق سياسة عربية تتفق الدول العربية على مضمونها، تلتزم بمبادئ الجامعة العربية، وتحترم السيادة فيما بينها، وتبتعد عن التدخل في الشؤون الداخلية، وتقوم على تبادلية الثقة، والاطمئنان، والمصالح المشتركة، ووحدة المصير.

ثالثًا - الابتعاد عن الاستقطابات العالمية، والنأي عن مناطق النفوذ والتكتلات التي يسعى لها كل من حلف وارسو وحلف الناتو، وإبقاء العلاقات الكويتية الدولية هادئة ومستقرة وفق أصول وقواعد السلوك الدولي.

رابعًا- الشراكة في التنمية داخل الجامعة العربية والمجموعة الإسلامية، وفي أوساط الدول النامية.

وبطبيعة الحال، فقد كان لكلٍّ من هذه المسارات مسؤوليات ثقيلة، ليس سياسيًّا وماديًّا فقط، بل ولأنها تقتضي ضرورة تبني دبلوماسية كويتية نشطة وفعالة، استلزمت دخول الكويت كل عاصمة عربية، وحملها ملفات الخلافات العربية المتباينة سعيًا لتجاوزها.

وهي مهمة مرهقة تحمَّلها الشيخ صباح الأحمد بجدارة؛ سعيًا لتأمين مشروع الردع العربي للحفاظ على الكويت، وسط محيط عربي متوتر ومتصارع.

وتنفيذًا لهذه المبادئ، ومن خلال الممارسة، تلازمت دبلوماسية الكويت مع شرط رئيس تجسد في التحلي بالمصداقية التي توافرت من إرادة التواصل في العطاء، ونقاء السريرة، والشفافية الكاملة، في التعامل السياسي الذي تميزت به الدبلوماسية الكويتية التي لا ولم تعرف أو تسعى يومًا إلى التستر على أهداف خاصة تسعى لتحقيقها.

وحين يشير الشيخ صباح الأحمد إلى نهج العطاء والمشاركة الذي أصبح سمةً من سمات الكويت، فلابد من استحضار الذكرى العطرة لإسهامات الكويت التي سطرتها في تاريخ العلاقات العربية - العربية بحروف مضيئة، ليس فقط بالدعم المادي بل وبالجهد والعرق والمشاركة، كما فعلت بمساندتها على سبيل المثال بالجهد الحربي لكل من الدول العربية الشقيقة: مصر وسورية والأردن وفلسطين، وفي الإجراءات التي اتخذتها لدعم جبهة التحرير الجزائرية في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وذلك عندما فرضت ضريبة على دور السينما لتحقيق مساعدة مستمرة ومؤمَّنة لمؤازرة كفاح شعب الجزائر من أجل الاستقلال، ونيل الحرية من الاستعمار الفرنسي.

وهو ما يستدعي للذاكرة الدور الذي لعبته لجنة المساعدات شبه الدائمة، التي أسسها مجموعة من التجار الكويتيين المدفوعين بالمشاعر العربية الصادقة والنخوة القومية التي حركت تلك المشاعر نحو الإسهام الذي لا يبتغي المنافع، ويكتفي بمتعة العطاء والمشاركة.

كان ذلك قبل استقلال الكويت واكتمال أجهزة الدولة ومؤسساتها. وعندما تم الإعلان عن الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١، وجدت الدولة الفتيَّة أمامها إطارات متوارثة للجود والعطاء، وخبرات متراكمة في فنون التواصل، وأريحية تلقائيَّة في بذل العون بسخاء.

وعندما قدمت الكويت طلب العضوية للانضمام إلى الجامعة العربية، اكتشفت الكويت تعقيدات سياسية تقف عائقًا أمام ذلك الطلب، وفقًا لحسابات الأرباح والخسائر السياسية. لكن الإصرار المقترن بنقاء النيات، والتصميم على مواصلة نهج الإسهام في برامج التنمية المختلفة للدول العربية، وجدية الكويت ومصداقيتها، كانت معًا كفيلة بالتغلب على مساومات السياسة.

ومن كنف الاستقلال جاءت أبرز مؤسسات الإسهام التنموي عبر (صندوق التنمية الكويتي) الذي تأسس في ٣١ ديسمبر ١٩٦١، ليكون مساهمًا فاعلًا ومؤثرًا في مختلف البرامج التي تضعها الدول العربية، مع منح الأولوية للمشاريع التي تعود بالفائدة على شعوب الدول المستفيدة.

ومع اتساع المساهمات التنموية الكويتية، وتراكم الخبرة لديها، تحولت هيئة (صندوق التنمية) إلى صندوق عالمي يتفاعل مع الطلبات التي تقدم إليه من مختلف الدول النامية، في جزر المحيطات، وفي وسط أفريقيا، وفي دول أمريكا اللاتينية.

كانت القاعدة الوحيدة التي التزم بها الصندوق هي جدية المشروع المقدم وحجم المكاسب منه، متجاوزًا المسافات والمحيطات، حاملًا الرسالة الإنسانية التي تعايشت الكويت معها منذ القدم. وأبرز ملامحها التسامي عن الحواجز العرقية والدينية والجغرافية والطائفية، والالتزام بنهج واحد يتمثل في العطاء الإنساني.

ولم ينحصر هذا السخاء الإنساني في صندوق واحد، أو في الاستسلام لآلية واحدة فقط، بل جاء متنوعًا، واستمر محافظًا على هذا التنوع، وقد نوّه الشيخ صباح الأحمد إلى هذا الواقع في خطابه الذي قال فيه: «إن الجمعيات الخيرية الكويتية، واللجان الشعبية لجمع التبرعات، سطرت صفحات من الدعم المتواصل في الإسهام في مشاريع إنسانية عديدة في قارتي آسيا وأفريقيا، بمبادرات شعبية أصبحت الآن أحد العناوين البارزة لأيادي الخير التي يتميز بها أبناء الشعب الكويتي».

ولم يغب إسهام المرحوم الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الأسبق خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠٠٦)، ولا ذكراه العطرة عن تلك المناسبة التي نوّه خلالها الشيخ صباح الأحمد عن المرونة المتوارثة في القدرة على مواكبة التغييرات المتعددة، والتعامل مع التحديات، وتحديث أساليب تقديم المساعدات، التي تمثلت في مبادرة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، في إلغاء (فوائد القروض الميسرة للعديد من الدول النامية والدول الأقل نموًّا، والتي أعلنها من منبر الأمم المتحدة في الدورة الثالثة والأربعين لأعمال الجمعية العامة لعام ١٩٨٨، في سابقة للعمل الإنساني الدولي؛ مدشنًا بذلك نقلة نوعية في أساليب المساعدات التي ارتكزت عليها الدبلوماسية الكويتية، والتي تمثلت بتلمس حقيقي للاحتياجات الإنسانية وأبرزها: القروض والمساعدات ليس لتحصيلها وحساب فوائدها المادية البحتة، بل لجني ثمار التعاون الدولي الإنساني المتعدد الأطراف، وفوائده التي تفوق معطيات المادة وتوابعها).

ولعل في هذه الكلمات البليغة ما يغني عن التفاصيل في شرح فلسفة العطاء والإسهام الكويتيين لصالح المجتمعات الشقيقة في العروبة والإنسانية، والذي لا يبحث عن عائد مادي أو سياسي، بقدر ما يبتغي تحقيق الشراكة الإنسانية الراسخة والمتواصلة مع مختلف الشعوب، والتفاعل مع احتياجاتها، وتوفير عناصر تحقيق برامجها التنموية، والتعاضد معها في التخفيف من ثقل الأعباء.

ومن منطلق هذا العطاء، تدفقت مشاعر التآخي والمودة والترابط بين الشعوب التي تنشد الأمن والسلام، والساعية لإيجاد الحلول لمتطلبات التنمية في أجواء خالية من التوترات وبعيدة عن مكائد الأطماع، مغلقة المنافذ في وجه حيل الابتزاز والمضايقات.

دبلوماسية التوسط وتجاوز المشاكل سلميًّا

في يناير ١٩٦٤ بدأتُ العمل مديرًا لمكتب سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حينما كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية لدولة الكويت، ومن خلال موقعي ذلك تيسر لي متابعة تلك النظرة الراقية والنقية لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين أعضاء الأسرة الدولية، والتي تجسدت كخطوط بارزة، عبّرت عنها بوضوح كلمة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير خارجية الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوم ١٤ مايو ١٩٦٣، مشيرًا إلى «إيمان الكويت بأن عضويتها في الأمم المتحدة وسيلة للمساهمة في تحقيق حياة أفضل لها ولسائر شعوب العالم، وأنها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وشعبها جزء من الأمة العربية. لذلك تحرص الكويت على تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الأقطار العربية، في نطاق الجامعة العربية، وتؤكد تمسكها بالوحدة العربية، وأن مصيرها مرتبط بمصير الأمة العربية، وتقوم سياستها على مبدأ عدم الانحياز، فلا تميل إلى معسكر ضد آخر، إلا أن ذلك لا يعني أن لا يكون لها رأي فيما يجري في هذا العالم، وفي اعتقادنا فإن صوت الحق يجب أن يرتفع من الصغير والكبير على حد سواء، وأنه وحده الذي يجب أن يرتفع على كل الأصوات».

هذه الدعوة انطلقت من صوت دولة صغيرة تعرضت في سعيها لاكتمال استقلالها إلى اعتداء من العراق، دولة الجوار التي كان نظامها السياسي مغامًرا لا خبرة له في العلاقات الدولية، ولا تعنيه مبادئ حسن الجوار أو الالتزام بالمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

وجاءت كلمات الشيخ صباح الأحمد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة معبرة عن تجربة أفرزت معاناة من جهل الجوار بضوابط العلاقات بين الدول، وتحديه للنظام السياسي العالمي.

وعندما أعلن الشيخ صباح الأحمد عن ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ كانت خزينته تحمل تداخل المعاناة مع صفاء النيات في المساعي الحميدة التي ما زالت ترافقه في المهمات الدبلوماسية والإنسانية التي تحمَّلها منذ توليه الشأن الخارجي للدولة.

وقد كان الترحيب الحار الذي تميزت به عضوية الكويت في الأمم المتحدة مؤشرًا لتملكها الملاءة الضرورية لانطلاق الكويت في حل المعلقات وتصفيرها، ومن هنا انطلقت دبلوماسية الشيخ صباح الأحمد في إغلاق بؤر التوتر، وأقربها ادعاءات إيران في البحرين، وإسقاطات ذلك على الاستقرار خليجيًّا وإقليميًّا.

وبطبيعة الحال فإن الشيخ صباح الأحمد يعرف جيدًا، كما يعرف مواطنو دول الخليج وبقية الشعوب العربية حساسية هذا الموضوع وما يتطلبه من حيطة وحذر عند الخوض فيه، وما يستلزمه التعامل معه من دقة، ولهذا أحيطت الاتصالات بالسرية الشديدة، وتنقلت الاجتماعات بين طهران وجنيف، حتى أثمرت اتفاقًا على قيام الأمم المتحدة بدور يمكنها من أن تستشف منه مشاعر الشعب البحريني حول صيغة المستقبل التي يرغب فيها.

وهكذا جاءت الحصيلة الطيبة في الترتيبات التي قام بها مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة للوقوف على ما يريده شعب البحرين، الذي أكد تمسكه بالشرعية التاريخية والتزامه بالصيغة التي ورثها.

وبذلك تم التوصل إلى حل قضية ولَّدت البلبلة وأضافت الكثير من انعدام الاستقرار وتصاعد التوتر، ومنها انطلقت البحرين كدولة ذات سيادة عضوًا فعالًا في الأمم المتحدة .

كانت أمنية سمو الشيخ صباح الأحمد الكبرى تتمثل في تحقيق التضامن العربي الجاد، إذ رأى فيه دومًا السبيل الأمثل لتعزيز مكانة العرب. كما آمن بأن إزالة الخلافات بين الدول العربية لها الأولوية. ولذلك لم يهدأ له

بال في سبيل تحقيق تلك الأمنية، فقد ظل متنقلًا بين العواصم العربية؛ من موريتانيا إلى المغرب في اجتماعات أصر على أن تتسم بالهدوء لإزالة المشاكل بين كل بلدين عربيين يعانيان من شقاق أو خلاف. وتمثلت واحدة من أكبر المهمات التي نجحت مساعيه فيها، في إنهاء الخلاف الحاد بين القاهرة والرياض حول أزمة اليمن.

فقد تكررت زياراته إلى القاهرة وإلى جدة والرياض لتقريب وجهات النظر بين العاصمتين. وبينما نجح في إقامة عدة اجتماعات في الكويت بين ممثلي الطرفين، إلا أن الخلاف لم ينحسر وقتئذٍ، فتوجه إلى القاهرة، طالبًا من المرحوم الرئيس جمال عبدالناصر عقد القمة العربية التي كانت مقررة عام ١٩٦٦، لكن الرئيس عبدالناصر اعترض ورفض، واتهم المرحوم الملك فيصل بتقويض النظام الجمهوري في اليمن. وأتذكر أن سمو الشيخ صباح، في حديثه مع الرئيس المصري آنذاك، أشار إلى أن الاعتماد على تقارير المخابرات أمر سيئ، وأنها تروج الأكاذيب وترفع ما لا يسرّ من الأخبار.

كانت وساطاته حول أزمة اليمن مرهقة جسديًّا وسياسيًّا، لكنها أسفرت في النهاية عن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها بعد هزيمة ١٩٦٧ وانسحاب الجيش المصري من اليمن.

لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فقد كان سموه على وعي بتوابع الأزمة على اليمن داخليًّا، وارتأى ألا يتخلى عن الملف المفتوح، فلم يترك اليمن يصارع مشاكله بمفرده، وتحرك نشطًا بجهود الوساطة بعد انفجار الوضع على الحدود بين اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٧٢، وانتقل إلى اليمن حاملًا المصداقية الكويتية ونبل الأهداف. ونجح في توقيع اتفاقية سلام توقفت بمقتضاها المعارك بين الطرفين، ثم تواصل مع أطراف النزاع في اليمن الذي كان يعاني من تباين أيديولوجي بين الشمال والجنوب، مما أسفر عن ترتيب لقاء بين الرئيسين في الكويت في ٣٠ مارس ١٩٧٩، نجح في إنهاء حالة التوتر بينهما، وأسهم لاحقًا في دعم برنامج مجلس التعاون لتحقيق الاستقرار والتنمية في اليمن.

الخليج والجنوب

لم تتجاهل الدبلوماسية الناعمة التي تعايشت معها الكويت مسؤولياتها تجاه الخليج والجنوب، حيث خصصت دولة الكويت إدارة خاصة تمثلت مسؤوليتها في وضع برنامج عملي لدعم الأشقاء في الإمارات العربية المتحدة وجنوب اليمن، لم ينحصر عملها في المشاركة التنموية فقط، بل اتسع ليشمل كل جوانب المعيشة، خصوصًا ما يتعلق ببناء البنية التحتية وتشييد المدارس والمستشفيات، واجتذاب أعداد كبيرة من الطلبة للتعليم في معاهد الكويت المختلفة. كما خصصت ميزانية منفصلة تحت إدارة فريق متفرغ مهمته التواصل مع الأجهزة المسؤولة في تلك المناطق التي اعتبرتها الكويت امتدادًا استراتيجيًّا وأخويًّا وجغرافيًّا لها.

من جهة أخرى، كانت المنح الدراسية التي وفرتها الكويت لطلبة شمال أفريقيا، خصوصًا: الجزائر وتونس والمغرب، من أهم روافد التواصل مع تلك البقعة الجغرافية البعيدة نسبيًّا، والتي تمكنت من توطين هوية الكويت بكل أبعادها في نفوس هؤلاء الطلبة الذين تولّوا، فيما بعد، مسؤوليات ومناصب رفيعة في بلدانهم، رافقتهم محبة الكويت والإشادة بها، ورفعت من حجم الحصاد الإيجابي الذي رعته الدبلوماسية الكويتية الناعمة.

انسحاب بريطانيا وتأسيس دولة الإمارات

على إثر إعلان حكومة العمال في بريطانيا انسحاب وجودها العسكري من الخليج، ومباشرة عقب اكتمال الانسحاب في عام ١٩٧١، تحرك الشيخ صباح الأحمد، وزير الخارجية آنذاك، بنشاط دبلوماسي فعال، لتشكيل اتحاد خليجي يضم البحرين وقطر والإمارات السبع، بغية الحفاظ على التواصل مع الشرعية التاريخية في المنطقة، باعتبارها حصن الاستقرار المنيع، والوسيلة المثلى لتجسيد آليات الحفاظ عليه. كما مثلت نزعته العروبية الوحدوية عاملًا إضافيًّا محركًا في تلك الجولات بين مختلف مناطق الخليج، حرص بسببها أن يحمل معه مختلف الصيغ التي يمكن أن

يتحقق بها تشكيل اتحاد فيدرالي يضم هذه المجموعة. وبالرغم من علمه التام بالعقبات التي ستعترض طريقه، إلا أنه لم يتردد في الذهاب إلى أبعد مكان، ومقابلة كل من رأى فيه القدرة على الإسهام في تحقيق ذلك الحلم.

ومن خلال التواصل مع المملكة العربية السعودية، التي أظهرت قيادتها حرصًا مماثلًا لتأمين الاستقرار في المنطقة، التقت إرادتا البلدين في تحقيق المساعي وزيادة فعاليتها، ولهذا تشكل فريق موحد من الطرفين، مثّل الكويت فيه سمو الأمير صباح الأحمد، بينما مثل المملكة صاحب السمو الملكي الأمير نواف بن عبدالعزيز. وقام الوفد المشترك بالتواصل مع المسؤولين وعلى رأسهم المرحوم الشيخ زايد بن سلطان، والمرحوم الشيخ عيسى بن سلمان، والشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر، واتضح أن التوجه العملي يقتضي تثبيت الاستقرار في الإمارات السبع، عبر إنشاء اتحاد فيدرالي يتكون من سبع إمارات، بعد أن تأكد اتجاه كل من البحرين وقطر إلى الاستقلال والانضمام إلى الأمم المتحدة.

لهذا كله تظل بصمات سمو الشيخ صباح الأحمد بارزة في التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولواقع كل من البحرين وقطر.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في عام ١٩٨٠، ومع انعقاد القمة العربية في عمَّان - عاصمة الأردن- طرح المرحوم الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت آنذاك، على قادة كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين ودولة قطر، فكرة الاتفاق على صيغة تحقق العمل الخليجي المشترك بشكل جماعي، حيث يمكن أن تشكل هذه الدول مجموعة متجانسة توفر درعًا أمنيًّا وثقلًا سياسيًّا وسوقًا اقتصاديًّا وهوية واحدة، قادرة على التأثير في الأحداث العربية والإقليمية.

وقد تولى الشيخ صباح الأحمد مسؤولية المتابعة مع نظرائه وزراء خارجية هذه الدول، وشكل فريقًا من الأكاديميين الكويتيين لوضع ورقة عمل لكي تناقشها الوفود المختلفة، لرفعها لوزراء الخارجية.

وعقد وزراء الخارجية في دول الخليج اجتماعين لمناقشة الورقة، الأول في مدينة مسقط، والثاني في مدينة الرياض في مارس ١٩٨١، اتفقوا خلالهما على المبادئ العامة، وعلى الهيكل الخاص بإقامة مجلس التعاون، وباركوا حصيلة الجهود التي بذلها الشيخ صباح الأحمد.

وفي ٢٥ مايو من عام ١٩٨١، وقَّع قادة دول المجلس على وثيقة إعلان قيام المجلس ومبادئه التي جاءت في النظام الأساسي. وقد راعت الدول الأعضاء الابتعاد عن صيغة قد يتم تفسيرها بأنها انعزال المنطقة عن الشأن العربي العام، كما راعت آلية المجلس المرونة التي تؤمن تدرج الخطوات والحفاظ على الهوية الوطنية للدول الأعضاء.

ولا شك في أن وجود سمو الشيخ صباح الأحمد كمحرك متابع للخطوات التنفيذية، وبفضل خبرته الواسعة وحرصه على الترابط بين البعد الخليجي والقرار العربي الجماعي، كان بمثابة العامل المؤثر في انطلاق تجربة المجلس.

قضية فلسطين وتطوراتها

عُرف سمو الشيخ صباح الأحمد بأنه يحمل الملف الفلسطيني معه أينما ذهب، وأنه لم يتردد البتة في فتح هذا الملف مع قادة العالم، كما لم يتردد أيضًا في نقد المواقف الأمريكية أمام رؤساء أمريكا وفي البيت الأبيض. وأتذكر أن وزراء الخارجية العرب كانوا قد شكلوا وفدًا لمقابلة الرئيس الأمريكي جونسون في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وترأس الوفد المرحوم عمر السقاف وزير الخارجية السعودي آنذاك، بعضوية الشيخ صباح الأحمد، والرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية آنذاك.

وعقب الاجتماع أخبرني الرئيس بوتفليقة، أنه لم يتصور أن الشيخ صباح الأحمد، وهو وزير خارجية دولة صغيرة، سينتقد الموقف الأمريكي بالصلابة التي رافقت حديثه مع الرئيس الأمريكي. وتكرر المشهد، مرة أخرى، مع الرئيس نيكسون في عام ١٩٧٣.

لقد تعامل سمو الشيخ صباح الأحمد مع الملف الفلسطيني بصدق وحرص ورعاية، سمحت للمسؤولين في المنظمة بالاستفادة من إمكانات الكويت المالية والسياسية والإعلامية، وباتت فلسطين متواجدة في حياة الكويت داخليًّا، وتتصدرها دبلوماسيًّا، وأصبحت قضية فلسطين قضية أساسية بالنسبة للكويت.

وأذكر في أثناء الفترة التي عملت خلالها سفيرًا لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، أنه لم يكن لدينا من همٍّ آنذاك سوى خدمة هذه القضية، لاسيما خلال عضوية الكويت في مجلس الأمن ١٩٧٨ – ١٩٧٩، وكانت الكويت ممولًا وصوتًا ومقرًّا وممثلًا للقضية.

وسِجلّات الكويت في هذا الموضوع مدوَّنة في ضمير الكويت ووجدانها، في الأرشيف العربي والدولي، وفي أحداث العالم العربي بما فيها أحداث القمم واجتماعات الجامعة العربية.

فقد نجح سمو الشيخ صباح الأحمد في تشييد منظومة سياسية عروبية من خلال دبلوماسية الكويت التي عمقت، ولا تزال، وجودها في مداولات الجامعة العربية السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، وجعلت من الالتزام بمبادئ ميثاق الجامعة العربية منهجًا ثابتًا لا يتبدل، ومن الوفاء بقرارات الجامعة التزامًا وطنيًّا مهما كانت التبعات.

بهذه الروح العروبية المعطاءة التي اتسمت بها الكويت مبكرًا، كنت شاهدًا على لقاء المرحوم عبدالخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية - آنذاك - مع سمو الشيخ صباح الأحمد في قمة الرياض ١٩٦٩، والتي خرج منها المرحوم جمال عبدالناصر محتجًّا على ضعف التعاضد العربي. كان عبد الخالق حسونة يبتغي الحصول على مساعدة الشيخ صباح الأحمد في تقديم العون لمصر التي كانت قد أنهكت بسبب حرب ١٩٦٧، موقنًا بأن المشاعر العروبية الصافية ستنتصر له في ذلك الرجاء.

ولعل مشاركة الكويت في حرب ١٩٦٧، كما أشرت في بداية هذا الفصل، والتي تمثلت في إرسال كتيبة من الجيش الكويتي إلى سيناء، جسدت ترجمة أمينة لمبادئ اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ثم تكرر هذا الموقف المبدئي في حرب ١٩٧٣؛ التي امتزجت فيها الدماء الكويتية والمصرية، مجسدة في ذلك أسمى أواصر الأخوة والعلاقات الحميمية بين البلدين والشعبين الشقيقين، حيث استشهد في معارك التحرير في مصر ثلاثة عشر شهيدًا كويتيًّا.

كما تواجدت الكويت عسكريًّا، أيضا، في الجبهة السورية في ١٩٧٣، امتثالًا لمبدأ المسؤولية الجماعية للدفاع عن الأراضي العربية.

وتظل الكويت بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي منبع التأمين السياسي والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أحداث لبنان

في عام ١٩٧٥، دخل لبنان فصلًا سياسيًّا خطرًا، مع اندلاع الحرب الأهلية بين القوى المتصارعة. وكاد التقسيم أن ينهي الدولة اللبنانية. وتداخلت في تلك الحرب قوى فلسطينية مؤيدة لجانب، وقوى سورية على الطرف الآخر، مع أبعاد دولية تسللت إلى مشهد الاقتتال، مما دفع الجامعة العربية إلى تشكيل لجنة سداسية في يناير من عام ١٩٨٩ ترأسها الشيخ صباح الأحمد لوضع صيغة اتفاق ينهي الصراع المسلح.

سخَّر الشيخ صباح الأحمد جهده وإمكانات الكويت، لتحقيق الهدف الذي ابتغاه، مدركًا أن العواصم العربية والعواصم الأوروبية وواشنطن يجب أن تلتقي جميعًا على وسيلة تضع نهاية لتلك لحرب المدمرة. وعندما قدم سمو الأمير تقريره إلى مجلس وزراء خارجية الدول العربية في ٣٠ مارس ١٩٨٩، كانت الأرضية التي عملت على أساسها اللجنة السداسية قد فرضت نفسها على الاتفاق النهائي في الطائف.

الحرب العراقية - الإيرانية

أدرك الشيخ صباح الأحمد مبكرًا خطورة الحرب العراقية – الإيرانية التي انفجرت في سبتمبر ١٩٨٠ على أمن واستقرار الكويت، وعلى دول الخليج العربي وعلى العلاقات العربية. خصوصًا أنه كان يعرف جيدًا أن أمن الكويت يتأثر بعوامل الجغرافيا؛ إذ إن المعارك بين الدولتين كانت تدور على حدودها، فضلًا عن انعكاس ضغوط تلك الحرب على الواقع الكويتي السياسي والأمني والجغرافي.

وكان الشيخ صباح الأحمد على بينة من تأثيرها على الأمن الإقليمي والعربي، ومن انقسام العرب حول الموقف منها. ولهذا انطلق في المهمة التي تحمَّلها كرئيس للجنة العربية السباعية، سعيًا للتواصل مع مختلف عواصم العالم، بغية الحصول على دعمها للموقف العراقي الذي قبل قرارات مجلس الأمن لوقف الحرب، وحل الخلاف بالوسائل السلمية، وكسب تأييدها لمساعي مجلس الأمن لإنهاء الحرب.

انطلق الشيخ صباح الأحمد إلى عواصم الدول الكبرى، وإلى آسيا وأفريقيا والأمم المتحدة، وإلى كل تجمع رأى أنه قد يفيد موقف العراق والجامعة العربية، واشترك في المؤتمرات كافة؛ حاملًا قناعته الراسخة بضرورة وقف الحرب وفق قرارات مجلس الأمن.

وكان سمو الأمير بوصفه الناطق الرسمي في تلك المهمة، محاربًا صلبًا، تحمل مسؤولية مهمته دون ضجر، وتنقل من أجلها إلى مختلف زوايا المعمورة.

ذهب إلى إيران رغم الأجواء المتخمة بالشكوك، وحرك اهتمام جميع العواصم، لاسيما الكبرى، خاصة بعد احتلال الفاو من قبل الجيش الإيراني.

هذه الحصيلة الناصعة ما كانت لتتراكم وتتضاعف لولا التزام الكويت الصلب بالمبادئ التي ترتكز عليها دبلوماسيتها، وجوهرها - كما جاء في بداية هذا الفصل – السلوكيات الدبلوماسية المهذبة في التعامل مع القضايا، وتطويع المنطلقات لتستقيم مع الاعتدال، وتاليًا؛ الابتعاد عن التطرف ورفض المفردات التي تتسم بالغلو، واحترام المصداقية والوفاء بالالتزامات والاستمرارية في المواقف تمسكًا بالقيم، والوضوح في التعبير، إذ إنه لا مكان، في الديبلوماسية الكويتية، للتفسيرات أو التأويلات الخاطئة، ويأتي هذا كله مع الإصرار على العلنية في التعبير عن المواقف والأفكار، إضافة إلى الترفع عن استغلال الفرص والنأي عن الابتذال في المناقشات.

فمن يخطط للإبحار في دبلوماسية المساعي الحسنة وتقريب المواقف وحل المشاكل بالوسائل السلمية، ينبغي له أن يتسلح بالمصداقية والجدية والاعتدال والموضوعية، والصبر مع امتلاك النَّفَس الطويل.

كان سمو الأمير منسجمًا مع هذه الإملاءات في دبلوماسية الكويت، فقد عمل بلا كلل، وسهر بلا تعب، وانتقل، من دون أن يبدي ضيقًا، إلى أماكن ليست حريرًا كلها، وليست كلها نعيمًا، ترافقه نزعة الإنصاف والتحكيم العادل، من دون أن تحرجه حساسيات الأجواء.

كان يتحدث مع الرئيس عبدالناصر محاولا إقناعه أن يقترب من الملك فيصل مدفوعًا بالحرص على الشأن العربي الموحد، لا يتحاشى التعقيدات مهما صعبت.

تآلف مع تلك الحساسيات والإحراجات دون ضجر، وأصر على مواجهتها. وقد شاهدتُه خلال تلك الفصول، وشاركته في مؤتمرات عقدت في فنادق متواضعة ومساكن غير مريحة، فلم يبدِ تأفُّفا أو ضيقًا، إذ أثبت سموه دومًا القدرة على فهم جذور وطبيعة المشكلات التي يسعى لحلها، وإيجاد المداخل المناسبة لتجاوزها.

وقد جاء ذلك من يقينه في حاجة الكويت إلى أجواء عربية يسودها الود والتفاهم، ومعرفته لحجم الكويت ودقة موقعها الجغرافي.

كان سموُّه، ولا يزال، مؤمنًا بدبلوماسية تصفير المعلقات، وعزز من جهوده لتحقيقها بعد الغزو المشؤوم. فقد كان من أنصار مبدأ الواقعية Pragmatism السياسية، على يقين من أنه لا خصومات في السياسة، التي لا توجه مساراتها إلا المصالح الدائمة.

وبعد الغزو؛ توجه سمو الشيخ صباح الأحمد إلى اليمن، وأعاد العلاقات معها، ثم توجه بعدها إلى شمال أفريقيا، وتقبل إعادة العلاقات مع السودان، كما تواصل مع المملكة الأردنية، ومع منظمة التحرير برئاسة محمود عباس، ثم عمل على ترسيخ الترابط مع نظام العراق الجديد، وما زال مستمرًّا في إطلالاته على الجمهورية الإيرانية.

وفي إطار المؤتمر الإسلامي الذي انطلق منذ قيامه في مدينة جدَّة عام ١٩٦٩، امتدت جهوده لتشمل التعامل مع قضايا عربية وأخرى تختص بقضايا بعض الدول الإسلامية، وقد توَّجها بعمله على التدخل لإيجاد مخرج للأزمة بين باكستان وبنغلادش خلال القمة الإسلامية في لاهور، وعمل على اصطحاب مجموعة من الوفود إلى مدينة دكا لمقابلة المرحوم مجيب الرحمن زعيم بنغلادش، محققًا نجاحًا في تجاوز العقبات التي كانت تعترض التسوية السلمية بين كل من إسلام آباد ودكا.

ولا يفوتني الإشارة إلى دبلوماسية النفط التي تتبعها الكويت في مجلس التعاون، كاستراتيجية تفاهم ملزم داخل منظمة أوبك، وذلك بالتعامل مع قضايا الطاقة بكل مسؤولية، اعتمادًا على الشراكة بين المنتجين والمستهلكين، وهي الاستراتيجية التي تحرص على منع المبالغات المحتملة في أسعار النفط بما يضر المستهلكين ويؤثر سلبًا على الاستقرار العالمي، وتقتضي، من جهة أخرى، منع أي زيادة مفرطة في الإنتاج قد تؤدي إلى انحدار الأسعار عن المستوى المناسب للطرفين.

الكويت والتنمية في آسيا

لم تغفل الكويت دبلوماسيًّا عن خارطة العالم، ولم تترك بقعة من بقاع العالم، مهما بعدت، إلا ومدت إليها يدها، ووضعت بصماتها الدبلوماسية. وقد كانت منطقة آسيا بين مناطق انشغالها الدبلوماسي، وبالتالي انشغال سمو الشيخ صباح الأحمد، بطبيعة الحال.

فقد استضافت الكويت، في ١٦ أكتوبر ٢٠١٢، مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي الذي تم وفق مبادرة كويتية عبّرت عن اهتمام الكويت بما تشكله قارة آسيا من بعد استراتيجي، جغرافيًّا وتنمويًّا واستثماريًّا، في ضوء التغييرات الإيجابية التي شهدتها دول آسيا والتي حققت من خلالها مكانة عالية في مسيراتها التنموية، ونجحت بها خططها في جذب الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة.

وتحدث سمو الشيخ صباح الأحمد في كلمته الافتتاحية - وقتئذٍ - عن معاناة أجزاء واسعة من قارة آسيا من مشاكل عديدة، كالفقر وتخلف الرعاية الصحية والأمية والحروب ومشاكل البيئة، بوصفها معوقات للتنمية؛ وسعى لإيجاد حلول لتلك المعوقات بالدعوة إلى (التحرك دون تأخير لتحقيق التكامل الاقتصادي؛ لما سيوفره من فرص عمل واستقرار وظيفي، ورسم خريطة للنظام المالي تحقق تطورًا وحداثة وفق أرقى المعايير العالمية).

وفي هذا الصدد، قدم سمو الأمير مبادرة جسدت مضمون التعاون الآسيوي، من خلال دعوته إلى حشد موارد مالية بمقدار ملياري دولار أمريكي في برنامج يهدف إلى تمويل مشاريع إنمائية في الدول الآسيوية غير العربية، بهدف تحقيق أهداف التنمية في تلك الدول، وتكليف إحدى مؤسسات التنمية في آسيا، مثل البنك الآسيوي للتنمية، للقيام بإدارة الموارد المالية المقترحة، والإشراف على استخدامها في تنفيذ المشاريع لصالح الدول الأقل نموًّا المستفيدة حصرًا من موارد الصندوق الآسيوي للتنمية، وهي الدول الأكثر حاجة لها.

وفي هذا السياق أعلن سمو الأمير تبرع الكويت بمبلغ ثلاثمائة مليون دولار أمريكي لصالح هذا البرنامج، كما دعا الدول الآسيوية للتبرع من خلال مساهمات من دول أعضاء في حوار التعاون الآسيوي، وتوَّج هذه المساهمة باستعداد الكويت للانضمام إلى مجموعة البنك الآسيوي للتنمية، كما اقترح أن تكون الكويت مقرًّا للآلية التي يضعها الخبراء لكي يكون التعاون قائمًا على تنظيم مؤسسي ثابت.

الكويت وأفريقيا

في ١٩ نوفمبر ٢٠١٣، افتتح سمو الأمير القمة العربية – الإفريقية الثالثة، بكلمة تحمل منظور الكويت تجاه إفريقيا؛ حيث رفعت القمة شعار (شركاء في التنمية والاستثمار). وقد جاء في كلمته بهذه المناسبة «أن لقاء القمة يعكس إدراكنا لأهمية التعاون الاقتصادي الذي يشكل قاعدة للمصالح المشتركة، نـنطلق من خلالها لتحقيق الشراكة الاستراتيجية التي ننشدها».

وأضاف سمو الأمير أن الكويت سعت منذ زمن بعيد إلى تعزيز الشراكة مع إفريقيا، ولذلك قام بتوجيه المسؤولين في صندوق التنمية بتقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية بمبلغ مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى ما تقوم به الشركات الكويتية من مشروعات استثمارية في إفريقيا، مع التقدير للعمل الخيري الكويتي الذي امتدت نشاطاته ليشمل العديد من دول أفريقيا، ومن هذا المؤتمر انطلقت جائزة المرحوم عبدالرحمن السميط للأبحاث الجادة بقيمة مليون دولار أمريكي.

الكويت وعدم الانحياز

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ مايو ١٩٦٣، أعلن الشيخ صباح الأحمد أن الكويت تلتزم بسياسة عدم الانحياز، وبالمنحى الإيجابي لهذه السياسة؛ بحيث لا تتردد في مساعيها الحميدة ولا في المشاركة في أي جهد يهدف إلى إزالة أي بؤر توتر وتطويقها.

ومن شروط الدور الإيجابي في عدم الانحياز توافر القدرة على اتخاذ مواقف قد تسبب الضيق أو تتعارض مع رؤى أحد المعسكرين أو كليهما، أو لكتلة ما داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الاطار راعت الكويت الالتزام بجدية المواقف، وضرورات توافر الشجاعة الأدبية مع الوضوح والابتعاد عن الغموض، ورفض التردد والتخفي وراء المصطلحات.

وبرزت هذه الحقيقة بشكل قوي خلال نشاط الكويت في اجتماعات عدم الانحياز، وفي مجلس الأمن، إذ لعبت الكويت دورًا حيويًّا داخل مجموعة الانحياز من أعضاء مجلس الأمن في نصرة القضايا الأفريقية والعربية.

وقد شعرتُ شخصيًّا بهذا الدور الذي ولَّد الانطباع داخل مجلس الأمن وخارجه بأن هذه الدولة الصغيرة تحمل معها التزامات في المهام التي حملتها على عاتقها كعضو ممثل للعرب، وكنصير للباحثين عن العدالة العالمية من خلال مجلس الأمن.

كانت الكويت إحدى ضحايا الفيتو السوفييتي الذي تقدمت به الأخيرة اعتراضًا على انضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة خلال فترة صراع الحرب الباردة في الستينيات من القرن الماضي. وبالرغم من ذلك، فبعد حصول الكويت على عضوية الأمم المتحدة، تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الكويت وروسيا، وفتحت الكويت سفاراتها في موسكو. كما كانت الكويت من المتبنين للقرار الذي صوتت عليه الجمعية العامة حول استعادة الصين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة.

وقام الشيخ صباح الأحمد بزيارة موسكو في أبريل ١٩٨١، ليشرح لوزير خارجية الاتحاد السوفييتي آنذاك آندريه غروميكو، مشروع قيام مجلس التعاون الخليجي كممارسة تقديرية سياسية لتأمين الأرضية الدولية لنجاح مجلس التعاون عند قيامه.

الكويت والأمم المتحدة

في ١٣ مايو ١٩٦٣، انضمت الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة كدولة مستقلة، بعد انتظار استمر لمدة عامين، بسبب الفيتو السوفييتي، وقد ألقى الشيخ صباح الأحمد، بصفته وزيرًا للخارجية آنذاك، كلمة الكويت شاكرًا المنظمة على قبول عضوية الكويت.

فحمل في خطابه الأول من منبر الأمم المتحدة، عهدًا بأن العروبة هي ضمير الكويت السياسي والأمني والاقتصادي، وأن مصيرها في حضن الأمة العربية، وسياستها في الجامعة العربية تتمثل في طاعة الحق مهما كانت الصعوبات، وأنها ملتزمة بضمير الحق والعدل.

ومع ذلك يسجل التاريخ أن وفاء الكويت للجامعة العربية، لم ينجح في توفير الرادع الذي يحمي الكويت من أشواك الابتزاز وشهية الأطماع التي أدت إلى الغزو العراقي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، يتم غزو دولة عضو فعال من قبل دولة أخرى، بل ويتم إلغاء هذه الدولة إلغاءً شاملًا وكأنها لم تخلق، وتتحرك الأمم المتحدة بسرعة للتعامل مع الغزو العراقي عبر قرارات تدين الغزو وتطالب بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية.

واصلت الأمم المتحدة التعامل الجدِّي مع الغزو بكل تبعاته، وتحركت الدبلوماسية الدولية لإيجاد حل سلمي يعيد الوضع إلى سابقه، وذهب الأمين العام للأمم المتحدة مرتين إلى العراق فرفضت القيادة العراقية تدخلاته، كما فشل الآخرون في مساعيهم.

وطلبت الكويت دعمًا دوليًّا لتحقيق الانسحاب الكامل، فتحرك مجلس الأمن في قراره غير المسبوق رقم ٦٧٨، الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩١، باللجوء إلى القوة عبر تحالف دولي ضم مصر وسورية ودول الخليج العربي والمغرب، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والدول الغربية وأفريقيا.

كان ذلك القرار صرخة عالمية لإنقاذ الكويت، استجابت له الدول الأعضاء بعضها بالقوات المسلحة، وبعضها بالمساعدات اللوجستية، وبعضها بالدعم المالي.

وجاء التحرير في ٢٦ فبراير ١٩٩١، تنفيذًا للقرار المذكور، واستمر مجلس الأمن في التعامل مع الوضع في العراق وفق القرار ٦٨٧، الصادر في الثالث من أبريل ١٩٩١، الذي وضع العراق تحت إشراف مجلس الأمن، كما شكل لجنة لرسم الحدود بين البلدين وفق الاتفاق الذي تم بينهما في عامي ١٩٢٣، ١٩٣٢، وعادت الشرعية الكويتية في وضع مختلف عما كان سابقًا، فالحدود رسمت كما جاء في القرار ٨٣٣ الصادر بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٣.

وربطت الكويت حبال الاستقرار والطمأنينة في مرفأ مجلس الأمن الذي، ووفق ما جاء في القرار ٨٣٣ ، يضمن الحدود الآمنة واستقلال الكويت وأمنها وسلامتها الإقليمية.

في هذا الفصل الجديد من حياة الكويت، تمكن سمو الأمير من تحقيق المشروع الرادع الذي ظل يرافقه منذ الاستقلال، ممثلًا في حماية الكويت من الابتزاز، وإزالة منابع القلق، والذي يتجاوز مشكلة الأرض والسكان، قادرًا على هضم إشكاليات الوضع العربي، الأمر الذي أدخل الكويت مع المنظمة العالمية في شراكة استراتيجية-سياسية جماعية، وتداخل في البرامج التنموية، ما أدى لتوسيع مسؤوليات الكويت، ليس سياسيًّا واقتصاديًّا فقط، بل وفي إطار المسؤولية الأخلاقية والتبعات الإنسانية في مواقع المجتمع الدولي كافة، وليس في حدود الدول النامية فقط.

توغلت الكويت في شبكة الترابط مع المنظمة العالمية التي صارت القاعدة الشرعية للكويت، وبسببها تمكنت الأمم المتحدة من الاستيطان داخل الأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الكويتية، كما بنت الكويت مكانة متميزة في الحضن الدولي بعد ترسيخ التحالف بين الدولة الكويتية والأمم المتحدة الذي تجسده العلاقات الخاصة بين سمو الأمير وبين الأمين العام للأمم المتحدة.

وتدرك الكويت بأنها تمتلك الآن قيم العولمة ممثلة في الالتزام بالعطاء السخي والانفتاح المستنير، وحميمية الترابط مع جهاز الأمم المتحدة، بتنوع مساراته سياسيًّا وإنسانيًّا واقتصاديًّا وامتثالًا لقيم الميثاق.

ويترسخ وجود الكويت في البعد الإنساني الإنقاذي والتنموي في استراتيجية الأمم المتحدة Embedded in UN Life، ومن هذا الواقع انطلقت العلاقات مع الأمم المتحدة إلى بعد آخر يقوم على ثنائية العقد Bilateral Bondage، وبكل ما يحمله من تبعات لاسيما في الالتزام السياسي والأخلاقي Moral Obligation تجاه المنظمة.

وجاء هذا التأكيد في كلمة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون حين قال: (إنه لفخر شديد لي أن أقوم بمنح هذه الشهادة لتقدير مجهود صاحب السمو، اعترافًا منا بدعمه المستمر وقيادته الاستثنائية للعمل الإنساني للأمم المتحدة، ورفع معاناة المحتاجين في جميع دول العالم).

وجاء جواب سمو الأمير «بأن الكويت تؤمن بدعم المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين بعيدًا عن المحددات الجغرافية والدينية، لأنها مقتنعة بأهمية الشراكة الدولية، وتوحيد الجهود الدولية من أجل المحافظة على الأسس التي قامت لأجلها الحياة والروح البشرية». وعليه فقد قرر سمو الأمير مضاعفة تبرعات الكويت في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

واستجاب سمو الأمير لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، لاستضافة الكويت لمؤتمر أصدقاء سورية للمرة الثالثة، مساهمة من الكويت في إغاثة الشعب السوري. ولا شك بأن هذه الاستضافة الثالثة، تعبر عن عمق ووضوح الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والأمم المتحدة.

وأخيرًا، يمكن وصف الكويت – في هذا الزمن – بالطائر المحلق بجناحين، أحدهما مدفوع بالسخاء والعطاء، والآخر بمعاني الوفاء، بهما يطوف آفاق الفضاء الإنساني.

الفصل الثاني

الكويت.. العمل الإنساني ودعم التنمية

العمل الإنساني ودعم التنمية

أ. عامر ذياب التميمي[1]

نشأت الكويت منذ ما يزيد على ثلاثة قرون اعتمادًا على مبادئ التكاتف والتعاضد الاجتماعي. وقد توافقت تلك النشأة مع قيم الشورى والتسامح وتوزيع المسؤوليات بين سلطة الحكم ومنظومة العمل الاقتصادي. وتطورت هذه القيم والمفاهيم وتعزز صداها في العلاقات بين أفراد المجتمع الكويتي، وذلك عندما أصبح من الأمور الاعتيادية تقديم العون والدعم لأفراد أسر البحارة والغاصة في موسم السفر والغوص، وتمكينهم من مواجهة متطلبات المعيشة. كذلك شعر الميسورون من أفراد المجتمع الكويتي - وفي سنوات وعقود اتسمت بالمصاعب الاقتصادية - أن عليهم واجبات تجاه أبناء شعبهم من أصحاب الدخول المحدودة والمتدنية، للارتقاء بتعليمهم، فأدى تعاونهم إلى تأسيس المدرسة المباركية عام ١٩١١، ثم بعد ذلك تأسيس المدرسة الأحمدية. ومما ساعد على تنمية قيم العون الإنساني سماحة أسرة الحكم، آل الصباح، وتشجيع حكامها المتعاقبين على توطيد صلات الود والتعاضد بين أهل الكويت.

- حاصل على بكالوريس اقتصاد من جامعة كلاركسون بوتسدام بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٨، ودبلوم إحصاء من معهد التعدادات بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣.
- مراقب إحصاءات اقتصادية - الإدارة المركزية للإحصاء والتخطيط - الكويت ١٩٦٨ - ١٩٧٥.
- مستشار غير متفرغ - لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي UNDP في الكويت ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، ومستشار اقتصادي - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- مؤسس في الجمعية الاقتصادية الكويتية وترأس مجلس إدارتها خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤.
- عضو مؤسس في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، وعضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق وأمين السر خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٢، وله عدة دراسات في القضايا الاقتصادية.

كانت تلك القيم والسلوكيات من أهم الدوافع التي حثت على تأصيل الدعم الكويتي للبلدان العربية والنامية في فترات اقتصادية صعبة مرت بالبلاد، ومنها السنوات التي كسدت فيها اقتصاديات اللؤلؤ بعد إنتاج اللؤلؤ الزراعي من قبل اليابانيين، حيث أقدم الكويتيون على تقديم الدعم للفلسطينيين في محنة ثورة ١٩٣٦.

وقد تعزز هذا التأصيل لقيم العون والمساندة بعد أن تحسنت ظروف البلاد الاقتصادية وانتعشت إمكانياتها المالية مع بداية تصدير النفط. وسوف يتم التطرق لفلسفة العون وآلياته التي اضطلعت بها الكويت فيما يلي.

لكن قبل ذلك لابد أن نؤكد، هنا، بأنه ومنذ بداية عصر النفط في الكويت وصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يمارس دورًا أساسيًّا ومؤثرًا في تمكين البلاد من المساهمة في تطوير البنية الاقتصادية في بلدان عربية نامية عديدة وكذلك في مساعدة تلك البلدان في مواجهة المحن والكوارث التي مرت بها خلال العقود الستة الماضية.

فلسفة العون التنموي

عندما قررت الأمم المتحدة، هذا العام، تكريم صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد ومنحه لقب «قائد إنساني»، كان ذلك أمرًا مستحقًّا بعد أن ساهم سموه في تعزيز دور الكويت في التنمية الإنسانية والارتقاء بأعمال العون وتقديم المساعدات للدول والشعوب والفئات المتضررة من أوضاع الفقر، سواء بسبب قصور الإمكانيات، أو نتيجة الكوارث الطبيعية أو تلك الناتجة عن الحروب أو الصراعات الأهلية والإقليمية.

وكما هو معلوم، أصبحت مسألة العون وقضايا المساعدات من أهم عناصر العلاقات الدولية خلال العقود الماضية، وهو ما دعا الأمم المتحدة لاعتبارها عقيدة أساسية ضمن برامجها وخططها واستراتيجياتها في عملية التنمية المستدامة.

ولا شك أن جميع الأديان السماوية وغيرها من عقائد وديانات حثت - على مر العصور - المقتدرين على تقديم الدعم للمحتاجين من مختلف الفئات المجتمعية. وقد أكد الدين الإسلامي وبشكل واضح ومن خلال آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية، مبادئ العون والمساعدة وتقديم ما يلزم لتلبية حاجات الفقراء وأصحاب الحاجة.

وتعتمد فلسفة الإعانات والمساعدات في البلدان الصناعية المتقدمة التي تطورت وتعززت خلال سنوات القرن العشرين، على أن هناك حقوقًا للفقراء على الأغنياء، وأن هناك مسؤولية اجتماعية لابد أن يتحملها الأغنياء ورجال الأعمال من خلال تخصيص جزء من الأموال للإنفاق على مشاريع دعم احتياجات الفئات المهمشة في مجتمعاتهم. كما أن الدول الغنية منوط بها القيام بتوفير الأموال اللازمة لتحسين نوعية الحياة في البلدان الفقيرة.

وقد عمل العديد من المفكرين والفلاسفة في الدول الرأسمالية المتطورة، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، على أن يحفِّزوا حكامهم وأنظمتهم السياسية بالالتزام بالمسؤولية تجاه الشعوب الفقيرة، التي لا تزال تعاني من تدني مستويات المعيشة ووجود نسبة مهمة من أفرادها يعيشون تحت مستويات الفقر، كما حددته مقاييس الأمم المتحدة.

وأولت الأحزاب السياسية قضية العون الإنساني أهمية كبيرة في برامجها، وبينما برزت قوى تطالب بأن يكون للشعوب والدول الفقيرة نصيب من دخلها الوطني، اعترضت قوى أخرى من منطلق عدم أحقية الآخرين في الدخل الذي يتحقق من مجهودات شعبها. لكن تم التوصل في نهاية المطاف إلى قناعات بأهمية مساندة الآخرين وانتشالهم من مصاعب الحياة، وتمكينهم من التغلب على معوّقات التنمية من خلال الدعم والعون والقروض الميسرة، والاستثمار في المشاريع الحيوية التي تساهم في الارتقاء بنوعية الحياة ومستويات المعيشة.

ويرى الكثير من السياسيين أن الارتقاء بحياة الشعوب الأخرى يوفر فرص عمل جديدة، ويمكِّن البلدان الصناعية من زيادة إيراداتها من المنتجات التي تصدّرها إلى تلك البلدان عندما تتحسن إمكاناتها الاقتصادية.

وبالتالي فالمساعدات والمعونات لا تعد فقط وسائل لمساعدة الغير، بقدر ما تعد، من جهة أخرى، وسائل لتحسين الأداء الاقتصادي العالمي، بما ينعكس إيجابيًّا على الفقراء والأغنياء معًا.

وهناك مشاريع تنموية أساسية، مثل تلك المختصة بتحسين البنية التحتية والمرافق، وهي مشاريع لا تخص بنفعها الفقراء فقط في تلك الدول، لكنها تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، كما يمكن أن يمتد نفع تلك المشاريع، بعد إنجازها، إلى أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأعمال، عندما يؤسِّسون أعمالًا تهدف إلى تحقيق العائد التجاري والمنافع لأصحابها.

إن عون التنمية يعني كل أشكال المساعدات التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية، ويشمل المساعدات الأجنبية سواء كان تمويلًا، أو مساعداتٍ فنية، أو تدريبًا وتأهيلًا مهنيًّا أو دعمًا للحماية البيئية، أو أي شكل من أشكال المعونات الاقتصادية.

وتمثل منظمة الصحة العالمية «WHO»، على سبيل المثال، نموذجًا لتقديم المساعدات في المجالات الطبية والوقائية، وتوفر الإمكانيات للدول الفقيرة لمواجهة الأوبئة والأمراض المتفشية، كما توفر اللقاحات ضد الأمراض التي تصيب الأطفال، مثل: الحصبة والجدري والملاريا وغيرها.

وتمكنت هذه المنظمة، وهي من منظمات الأمم المتحدة الأساسية، من تقديم المساعدات الطبية والقضاء على العديد من الأمراض بإمكانياتها أو بدعم من مؤسسات خيرية وإنسانية. وغني عن البيان أن هذه المنظمة تمثل أهمية كبرى في مجالات العون الإنمائي للبلدان الأقل نـمـوًّا حيث إن العناية بصحة الإنسان هي عنصر هام في التنمية والارتقاء بنوعية الحياة. وقد واكب نشاط هذه المنظمة نشاط منظمات مهنية مثل (أطباء بلا حدود) التي تعمل من أجل العناية بالمرضى أو جرحى الحروب أو ضحايا الأوبئة والمجاعات أو الكوارث الطبيعية. وهكذا يؤكد هؤلاء الذين يجتهدون في مجالات الرعاية الصحية على فلسفة العون الإنساني، ويرتقون بدور البشر تجاه أشقائهم في الحياة، مهما كانت انتماءاتهم العرقية والدينية والطائفية.

كما أنهم يخاطرون بحياتهم في ظروف بالغة الصعوبة، خصوصًا عند حدوث كوارث طبيعية أو اندلاع صراعات وحروب أهلية وغيرها، ناهيك عن إمكانيات تعرضهم لعدوى الأمراض السارية والمتفشية في مناطق جغرافية معينة.

وقد ركزت على هذا المثال من العون الإنساني نظرًا لأهميته في وقاية حياة البشر وتحسين ظروفهم الصحية، وتمكينهم من التمتع بالحياة دون التعرض للأمراض أو الأوبئة، مع التأكيد على أنه لن يكون بمستطاع هؤلاء المعنيين بالرعاية الصحية والمنظمات المتخصصة أن يؤدوا أعمالهم الإنسانية إذا لم تتوافر لهم الإمكانات المالية المساندة.

وقد طورت الأمم المتحدة ومنظماتها مفاهيمًا وقيمًا للتنمية والعون الإنمائي والمساعدات الإنسانية، وارتقت هذه المفاهيم والقيم لتصبح بمثابة قرارات حاكمة للعلاقات بين الدول.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ قررت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨ تبني مشروع مارشال لدعم برامج إعادة البناء في أوروبا التي دمرت العديد من مدنها وقراها وبنيتها التحتية ومرافقها بسبب الحرب. وكان الهدف من ذلك البرنامج الطموح تقوية أواصر العلاقات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل فترة الحرب الباردة، التي استعرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

وبعد نجاح هذا المشروع في أوروبا، والذي أعاد للعديد من الدول في أوربا الغربية قدراتها على تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي؛ قررت الولايات المتحدة القيام بتقديم الدعم الاقتصادي للدول في الأقاليم الفقيرة. واعتبر قرار صدر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في عام ١٩٥٩ «أن التنمية في المناطق ذات الدخـل المنخفض يعد هدفًـا أساسيًّا وإضافيًّا لمتطلبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة». وحصل الدعم الخارجي على دعم أكبر بعد تولي الرئيس الراحل جون كندي الرئاسة في عام ١٩٦١.

ومنذ مطلع ستينيات القرن الماضي بذلت الدول الكبرى جهودًا كبيرة من أجل تطوير سياسات العون الاقتصادي والتنمية، بما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية في البلدان النامية، خصوصًا في آسيا وأفريقيا

وأمريكا اللاتينية، حيث انتشر الفقر والمرض والجهل. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية بتأسيس لجنة العون التنموي بهدف توفير إمكانيات تقديم المعونات والتمويلات طويلة الأجل للبلدان الفقيرة.

هذه التطورات في منظومة قيم العون والمساعدات في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية ثم اليابان قادت إلى تبني مبادئ قرارات من قبل هيئة الأمم المتحدة بشأن معايير العون الإنمائي، وحيث جرى تأسيس العديد من الهيئات المعنية بهذا الشأن. لكن من أهم ما اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة هو قرارها الذي اعتمدته عام ١٩٧٠ والذي يقضي بأن تقوم البلدان الغنية بتخصيص ما يعادل ٠/٧ في المئة من ناتجها الإجمالي السنوي من أجل تقديم معونات ومساعدات تنموية وإنسانية للبلدان الأقل نموًا في العالم.

وقد تكرر تأكيد هذا الالتزام في العديد من المؤتمرات المتخصصة في شؤون التنمية على مدى الأعوام اللاحقة لاتخاذ ذلك القرار الأممي. وقد أكد قادة دول العالم الغنية التزامهم بالقرار في العديد من الاجتماعات الدولية. ولا شك أن الدول الغنية لا تزال بعيدة عن بلوغ تلك النسبة في مخصصات العون الإنمائي. ولو تم بلوغ تلك النسبة لكان بالإمكان تخصيص موارد هامة وأموال وفيرة للإنفاق الرأسمالي في البلدان النامية.

وإذا ما تم بلوغ تلك النسبة فإن البلدان العشرين الغنية قد تلتزم بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار سنويًّا سيكون مناسبًا ووافيًا للإنفاق على كافة أشكال برامج التنمية في البلدان النامية. ومثل هذا المبلغ يجب أن يوجه إلى برامج التعليم والرعاية الصحية والإسكان ومشاريع المرافق الرئيسة والخدمات الارتكازية والبنى التحتية.

وغني عن البيان أن البلدان الرئيسة مازالت تقوم بتحسين التزاماتها تجاه البلدان الفقيرة لكن ما يتم دفعه، أو تخصيصه، من مبالغ لا يضاهي ما يصرف على متطلبات التسليح والدفاع في البلدان الغنية، أو تلك البلدان التي تقوم بشراء الأسلحة والمعدات العسكرية التي تستخدم في الصراعات المحلية والإقليمية، والتي لا تؤدي إلا إلى دمار المدن والبنى التحتية، وقتل البشر وتدمير الحياة الطبيعية في العديد من البلدان.

كانت فلسفة التنمية، حتى سنوات قليلة ماضية، تؤكد أهمية قيام الحكومات بالإنفاق على البرامج الإنمائية والاجتماعية للارتقاء بنوعية الحياة ورفع مستويات المعيشة في البلدان الفقيرة. ولذلك كانت مخصصات التنمية والمساعدات في البلدان الغنية تقوم من خلال قنوات تدار من قبل حكومات البلدان النامية. لكن التطورات، خلال السنوات الخمسين الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من هذا القرن، قد أوضحت بأن هناك إمكانيات لحدوث تجاوزات وأعمال غير سوية، واستفادة غير مشروعة أو مستحقة من قبل مسؤولين في هذه البلدان من أموال العون الإنمائي والمساعدات، لذلك فقد أصبح دور المنظمات المدنية والمشرعين في البلدان المانحة أساسيًّا وهامًّا من أجل التيقن من سلامة توظيف الأموال في القنوات المناسبة، وبموجب الآليات المشروعة.

كما أن العديد من المنظمات الشعبية في البلدان المستفيدة من العون أخذت تلعب الدور الملائم للإشراف على كيفية استخدام الأموال في عمليات التنمية في بلدانها. بيد أن أحد أهم الضمانات لتحقيق الفوائد المرجوة من تلك الأموال يتمثل في تحديد البرامج والمشروعات اللازمة، والإشراف على تنفيذها مباشرة، وليس من خلال المؤسسات الحكومية أو بيروقراطيتها.

وربما لا تلقى مثل هذه الطروحات قبولًا من حكومات البلدان المستفيدة في الغالب، ولكن هذا لا ينبغي أن يمنع الأمم المتحدة والبلدان المانحة عن دورها في صياغة الآليات وتحديد البرامج وتحديد وسائل الإنفاق ومتابعة التنفيذ ضمانًا لحسن الاستفادة من تلك المعونات.

مهما يكن من أمر، فإن متطلبات التنمية في البلدان النامية ستظل هامة وأساسية، وسوف تتطلب أموالًا طائلة على مدى أعوام وعقود طويلة قادمة، ولكن يجب على المجتمع الإنساني أن يعي أهميتها ويطور من المفاهيم والقيم التي تحكم تقديمها، وتعزيز كفاءة المتابعة المستحقة عليها.

الكويت ومسؤولياتها الإنسانية

نشأت الكويت مجتمعًا صغيرًا متآلفًا، وقَدِم إلى الكويت منذ أن تأسست ككيان وطني في أوائل القرن الثامن عشر جماعات وأفراد من البلدان المجاورة أو المحيطة بها، ومن الصحارى القريبة منها. وقد سعى هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات إلى الكويت طلبًا للأمان والاستقرار، ونأيًا عن المشاكل والصراعات والأزمات التي نشبت في أوساط مجتمعاتهم الأصلية. كما أن الكثير منهم قدموا أيضًا طلبًا للرزق والبحث عن ظروف معيشية وحياة أكثر تلبية لمتطلباتهم الأساسية.

ولذلك أسس المجتمع الكويتي لمجموعة من القيم الاجتماعية المتماسكة، التي تمثلت في عناية الجار بجيرانه، والاهتمام بالأقارب والأهل والتراحم في الشدائد. كما أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تكرَّست في البلاد، مثل السفر والغوص، وبُعد أرباب الأسر عن أهلهم لفترات غير قصيرة، عززت الاهتمام من قبل أهل الكويت بأُسرِ العاملين على متن سفن الغوص والسفر وتوفير احتياجاتهم المعيشية ورعاية أمنهم. ولذلك فقد أصبح من الطبيعي القيام بجهود مجتمعية عند وقوع الحوادث والكوارث مثل غرق السفن ومن عليها، أو مواجهة كوارث طبيعية، مثل هطول أمطار غزيرة تغرق البلاد. وقد جُبِل الكويتيون على عادات التبرع بالأموال، وإن كان بالحدود المتاحة آنذاك، من أجل مساعدة المتضررين من تلك الحوادث والكوارث.

وفي مطلع القرن العشرين وبعد أن تحسنت المدارك الثقافية لدى عدد معقول من المواطنين، خصوصًا أولئك الذين عاشوا في بلدان أخرى، مثل الهند والعراق أو عدن في اليمن، أصبح هاجس تعليم الأبناء مهمًّا لدى عدد كبير من المواطنين. وأدرك هؤلاء بأن ذلك يتطلب توفير الأموال اللازمة، مما دفعهم إلى التبرع، بما هو في مقدور كل منهم، لإقامة أول مدرسة نظامية في البلاد، وهي المدرسة المباركية، عام ١٩١١.

وقد مثّل ذلك التطور أهميةً في تاريخ الكويت؛ حيث أسس لنشأة المجتمع المدني، ورفع من قدرات هذا المجتمع على تلبية المتطلبات الأساسية لتحديث البلاد والارتقاء بقدرات أبناء المجتمع. ويمكن اعتبار تأسيس المدرسة المباركية بجهود وأموال المواطنين حدثًا له أهمية أخرى، تمثلت في تأصيل المسؤولية الاجتماعية في البلاد من قبل الأفراد الميسورين الذين هم في ذلك الحين من أبناء العائلات القائمة بأعمال التجارة.

وقد استمر العطاء الشعبي خلال العقود الأولى من القرن العشرين، حيث أسهم الكويتيون في بناء المنتديات الثقافية والمساجد والمدارس، مثل المدرسة الأحمدية والمدرسة القبلية، قبل اعتماد النظام التعليمي الرسمي في البلاد. ولم يتوقف العطاء عند حدود الوطن، بل امتد إلى خارجه حيث ساهم العديد من المواطنين في دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في عام ١٩٣٦ بقيادة الحاج أمين الحسيني، وقاموا بإرسال الأموال والهبات العينية إلى فلسطين.

وعندما بدأ تدفق النفط وتصديره وجني البلاد إيرادات مهمة، خصصت حكومة الكويت، بقيادة المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح في مطلع الخمسينيات، أموالًا لدعم أهل الخليج في عُمان وإمارات الساحل المتصالح (دولة الإمارات حاليًّا)، والجنوب العربي وأقيمت هيئة الخليج والجنوب، التي تأسست، آنذاك بغرض دعم التعليم والرعاية الصحية وأعمال اجتماعية أخرى في بلدان مثل البحرين والإمارات وعُمان واليمن وامتد نشاطها إلى السودان شماله وجنوبه. وقد ترأس تلك الهيئة المرحوم أحمد السقاف الذي بذل الجهد واستثمر علاقاته ومعارفه في تلك البلدان ليمكّن من إنجاز الأعمال الخيرية فيها.

قامت الكويت أيضًا - آنذاك - بتطوير العمل التطوعي، حيث تأسست اللجنة الشعبية التي تولّت جمع التبرعات من المواطنين، لدعم الأعمال الوطنية والجهود الحربية في الجزائر ومصر. وقد كان لصاحب السمو الشيخ صباح

الأحمد دور مهم في إدارة هذه اللجنة منذ قيامها. فقد تأسست اللجنة عام ١٩٥٤ بمبادرة من عدد من رجالات الكويت وأهل الخير، من أجل تقديم المساعدات والغوث للجهات والأفراد المستحقين للعون. وقام بتأسيس اللجنة، كما سبقت الإشارة، عدد من تجار الكويت، وتم اختيار سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد رئيسًا فخريًّا لها.

وكما هو واضح فإن هذه اللجنة مثَّلت الجهد الشعبي الكويتي لدعم الجهود الهادفة لاستقلال البلدان العربية، وتوفير الإمكانات المناسبة لتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وقد وفَّرت التبرعات قدرا كبيرًا من الأموال للأعمال النضالية والمجهود الحربي في مصر والجزائر وسورية وفلسطين والأردن. كما وفرت أموالًا للمحتاجين والمنكوبين في بلدان عربية وإسلامية، ومنها أفغانستان وباكستان وغيرها.

لكن المرحلة الهامة في أعمال العون والدعم الإنساني تحققت بعد الاستقلال وقيام الدولة الدستورية، حيث تأسس (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) عام ١٩٦١. وكان الهدف من تأسيسه توفير القروض الميسرة التي تفرض فوائد متهاودة، وتمنح مدد سداد طويلة الأجل، وفي الوقت ذاته يقوم الصندوق بإنجاز دراسات فنية للمشاريع التي تتطلب تمويلًا.

فتأسس الصندوق برأسمال قدره خمسون مليون دينار كويتي، تمت زيادته إلى ٢٠٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٦٦، ورفع إلى مليار دينار كويتي عام ١٩٧٤، ثم ضوعف رأس المال إلى ملياري دينار كويتي عام ١٩٨١.

ومنذ تأسيس الصندوق فإن عدد القروض التي قدمت للدول العربية والدول النامية الأخرى بلغ أكثر من ٧٢٠ قرضًا، تم الاستفادة منها في إقامة مشاريع حيوية: بنية تحتية وطرق ومرافق وصوامع واتصالات وغيرها، في أكثر من مئة بلد، زادت قيمتها عن ٥ مليارات دينار كويتي، أو ١٧,٧ مليار دولار أمريكي.

ويمثل (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية) في الدول العربية أهم الأذرع في تنفيذ برامج الدعم والعون الإنمائي التي تعتمدها الحكومة الكويتية. هناك - أيضًا - إسهامات لدولة الكويت في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي تأسس بموجب اتفاقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية عام ١٩٧٢. وقد تقرر أن تستضيف الكويت مقرَّ هذا الصندوق. ويقوم الصندوق بأعمال أساسية لدعم مشاريع التنمية في مختلف البلدان العربية. وكما هو معلوم فإن الإسهام الأساسي في رأس مال الصندوق يعود للبلدان العربية الخليجية، ومنها دولة الكويت.

ولا بد هنا أن نذكر إسهامات الكويت في عمليات التنمية والتمويل الإنمائي في العديد من بلدان العالم وبأشكال مختلفة وبطرق غير مباشرة مثل الأعمال التي يقوم بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبذلك يمكن للمرء أن يزعم أن الكويت حاضرة في مختلف فعاليات التنمية والعون الإنمائي على مدى العقود الستة الماضية، وهي تحاول دومًا أن توظف النشاط المذكور من أجل خير البشرية.

يضاف إلى ما سبق ذكره أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية قدم مساعدات هامة في مجالات أخرى، منها دعم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الأوبئة في عدد من البلدان، خصوصًا بلدان القارة الأفريقية ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- **المساهمة كعضو مؤسس في صندوق أمراض المناطق المدارية ٣٠٠,٨٦٠ دينارًا.**
- **برنامج مكافحة الديدان ٧٥,٥٦١ دينارًا.**
- **المرحلة الخامسة لبرنامج مكافحة وباء عمى النهر ٢٢٩,٨٥٠ دينارًا.**

- **تمويل المرحلة النهائية من برنامج مكافحة دودة غينيا** **١٤٧,٠٨٨ دينارًا.**
- **التمويل الإضافي للمرحلة النهائية لبرنامج مكافحة دودة غينيا** **١٤٣,٤٥٥ دينارًا.**
- **المرحلة النهائية لبرنامج مكافحة وباء عمى النهر في أفريقيا** **٤٢٥,٨٥٤ دينارًا.**
- **برنامج جديد لمكافحة وباء عمى النهر** **٥٩٨,٥٢٣ دينارًا.**

وعلى صعيد آخر، قدم الصندوق الكويتي منح ومساعدات للعديد من البرامج التعليمية ومعالجة أوضاع البيئة وعدد من برامج الدراسات المتخصصة ومن أهمها:

- **برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية** **٨,٨٦٤,٤٥١ دينارًا.**
- **المنظمة الدولية للقانون والتنمية** **١,١٥٠,٠٠٠ دينار.**
- **مكتب هيئة الخليج والجنوب بالبحرين** **١,٠٢٣,٥٧٧ دينارًا.**

البرنامج الخاص لمساعدة الدول الأفريقية :

- **(جنوب الصحراء) إيفاد** **٤,٥٩٠,٣٧٠ دينارًا .**
- **المعهد العربي للتخطيط** **٢,٣٧٠,١٧٣ دينارًا.**

وقد أكدت هذه المنح والمساعدات، بما لا يدع مجالا للشك، دور الصندوق الكويتي في دعم الجهود الإنسانية في مكافحة الأمراض والأوبئة ومعالجة المشكلات التي تواجه البيئة الطبيعية في العديد من البلدان، ناهيك عن تقديم الدعم لمشاريع البحثية والتعليمية ذات الجدوى والفائدة لمختلف شعوب العالم.

بيت الزكاة ودعم الأعمال الخيرية

هناك مؤسسات أخرى في الكويت عملت على تقديم العون الإنساني من خلال برامجها الخارجية . من هذه المؤسسات «بيت الزكاة الكويتي»، وهي مؤسسة رسمية يناط بها تقديم الدعم للمحتاجين داخل البلاد وخارجها ويحظى بدعم مالي حكومي من خلال ميزانية مستقلة، كما يقوم البيت بجمع أموال المتبرعين بزكاتهم وتوظيفها بموجب المعايير الشرعية الإسلامية. وتشمل المشاريع الخارجية ما يلي:

- **مشاريع إنشائية تتمثل بالمساجد وملحقاتها وحفر الآبار ومصادر المياه وإقامة المدارس ودور الأيتام وكذلك إقامة المستشفيات.**
- **مشروع كافل اليتيم والذي تأسس في عام ١٩٨٣ ويمكن هذا المشروع أصحاب القلوب الرحيمة في الكويت من تبني الأيتام والإنفاق عليهم من خلال آليات بيت الزكاة.**
- **مشروع طالب العلم ويهدف إلى دعم تعليم الطلبة المحتاجين خارج الكويت.**
- **هناك، أيضًا، مشاريع موسمية محددة خلال السنة مثل إفطار الصائم ومشاريع الأضاحي، وهناك إغاثة المحتاجين في الأزمات والكوارث.**

وقد قام بيت الزكاة الكويتي خلال عام ٢٠١٤ ، بدعم أنشطة خيرية خارج البلاد، من خلال تقديمه دعمًا ماليًّا لتلك الأنشطة بلغت قيمته الإجمالية ١٣,١٤٢,٢٤٦ دينارًا كويتيًّا توزعت على ما يلي:

المشاريع الإنشائية (وعددها ٢٧٩)	**بمبلغ ٤,٠٣٩,٨٤٢ دينارًا.**
كفالة الأيتام (وعدد الأيتام ٢٥,٩٦٨)	**بملغ ٤,٩٣٩,٨٤٣ دينارًا.**
كفالة طلبة العلم (وعددهم ٢,١٧١ طالبًا)	**بمبلغ ٦٤٠,٠٦٠ دينارًا.**
الدعم والإغاثة	**٣,٣٤٧,٨٩٨ دينارًا.**

مشروع ولائم الإفطار **٣٤٢,١٦٨ دينارًا.**

مشروع الأضاحي **١١١,٣٤٥ دينارًا.**

هذا وقد قدم بيت الزكاة ما قيمته ١٣,١٢٩,١١٧ مليون دينار كويتي لهذه المشاريع في عام ٢٠١٣. ولذلك يمكن الاستنتاج بأن بيت الزكاة يقدم دعمًا سنويًّا لهذه المشاريع الخيرية يقدر متوسط قيمته السنوية في حدود ١٢ إلى ١٣ مليون دينار كويتي، أو ما يعادل ٤٠ إلى ٤٥ مليون دولار أمريكي.

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

تأسست الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بموجب قانون في دولة الكويت عام ١٩٨٤ من أجل مواجهة الفقر والجهل والمرض في البلدان الإسلامية . وتقوم استراتيجية الهيئة على تقديم الأعمال الخيرية بشكل متميز، وتعمل على جمع التبرعات من المانحين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات أو حكومات، لتوظيفها في مشاريعها الخيرية.

تعد الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية من المؤسسات الإنسانية الهادفة لتقديم الدعم للمحتاجين والمتضررين من الكوارث والتراجع الأمني، أو التأثيرات الكارثية للحروب والنزاعات الأهلية. وقد نشطت الهيئة خلال السنوات الأخيرة في أعمال العون الإنساني وجمع الأموال لمواجهة كارثة النزاع السياسي في سورية، وعملت مع مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة للقيام بتوفير العون للشعب السوري، وخصوصًا للنازحين والمهجرين في البلدان المجاورة. كما اضطلعت الهيئة مؤخرًا في جمع الأموال لصالح الشعب اليمني الذي يمر بظروف قاهرة نتيجة للنزاعات والتجاوزات على الحكومة الشرعية.

هذا وتشرف الهيئة على برامج ومشاريع في ١٣٦ بلدًا. وتتواصل من خلال مكاتبها وفروعها مع الأفراد المحسنين ولديها لجان متخصصة مثل لجنة فلسطين، ولجنة مسلمي آسيا، ولجنة ساعد أخاك المسلم. كما تشمل الهيئة الإشراف على وقفيات وصناديق وقفية مثل الصندوق الصحي، والصندوق الاجتماعي، والصندوق الثقافي، والصندوق الإنتاجي، والصندوق الإغاثي، والصندوق العام. وقد بلغت مخصصات اللجان المذكورة في عام ٢٠١٢ ما قدرة ٣٥ مليون دينار كويتي. وتعتمد موارد الهيئة على الشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة.

الأمانة العامة للأوقاف ومؤسسات أخرى

يظل الوقف في الكويت ممارسة راسخة منذ زمن طويل. وقد أصبحت أعمال الأوقاف من أهم الممارسات الخيرية في البلاد، حيث جُبل أهل الكويت على تحديد أوقافهم من أجل بذل الخير ومساعدة الفئات المحدودة الدخل وتقديم العون للمحتاجين خارج البلاد. ويعني الوقف حبس الأموال للانتفاع بها في أعمال الخير. وقد أكدت الأمانة العامة للأوقاف على أهمية مساهماتها في البلدان الإسلامية حيث عززت دورها في المشاريع والخدمات الخيرية المتنوعة. ويشار إلى أن الأمانة العامة للأوقاف ترعى في الوقت الراهن ١٦ مشروعًا وقفيًّا تتوزع بين المشاريع الثقافية والتعليمية والإبداعية.

وبالإضافة إلى الأمانة العامة للأوقاف، هناك العديد من المؤسسات والهيئات الخيرية الكويتية التي تساهم في تقديم الدعم والعون إلى جهات عديدة خارج الكويت. ومن أهم هذه المؤسسات الأهلية مؤسسة وقف عبدالله

عبداللطيف العثمان، وجمعية عبدالله النوري الخيرية، وجمعية الفلاح الخيرية، بالإضافة إلى عدد من الهيئات الأخرى التي ساهمت في دعم الجهود الهادفة لتعزيز دور الكويت في تقديم المساعدات للمحتاجين في البلدان العربية والإسلامية. وخلال السنوات القليلة الماضية أكدت هذه الهيئات والمؤسسات دورها في مساعدة المتضررين في كل من سورية وليبيا واليمن والعراق، ودعم المحتاجين في مصر.

الهلال الأحمر الكويتي

تعتبر جمعية الهلال الأحمر الكويتي من أهم المنظمات الأهلية، غير الحكومية، التي تضطلع بتقديم المساعدة والعون. وتنتظم هذه الجمعية مع الصليب الأحمر الدولي وتتبنى ذات المفاهيم ومنظومة القيم الخاصة بتقديم الدعم والعون للبلدان والفئات المتضررة. وقامت هذه الجمعية منذ تأسيسها بتقديم المساعدات في العديد من البلدان العربية وغيرها. وقد شاركت بجدارة في جمع الأموال لمساعدة المتضررين من الزلازل والفيضانات والكوارث الطبيعية، مثل كارثة «تسونامي» في جنوب شرق آسيا، وأرسلت فرق تابعة لأعمال الإغاثة، وهو ما فعلته أيضًا إبان زلزال إيران قبل سنوات، ومن بعده الزلزال الذي ضرب اليابان قبل ما يناهز ثلاثة أعوام تقريبًا، بالإضافة إلى نجدة اللاجئين والنازحين في مناطق الكوارث.

وعلى مدى الزمن القريب عملت جمعية الهلال الأحمر الكويتي على توفير مختلف الدعم للمتضررين من أعمال العنف والصراعات الأهلية في لبنان وليبيا والعراق وسورية واليمن والصومال وغيرها من البلدان. ولا شك أن بصمات الهلال الأحمر الكويتي تجلت بوضوح في دعم السوريين بالمشاركة مع منظمات الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي. وبالرغم من تعقيدات الأزمة السورية إلا أن جهود الهلال الأحمر الكويتي لم تنقطع، وظلت مستمرة، أخذًا بالاعتبار المصاعب اللوجستية والأمنية التي واجهها العاملون لدى الهلال الأحمر الكويتي.

وقد تبنت الجمعية، في الآونة الأخيرة، أعمال جمع التبرعات في الكويت لدعم المتضررين في اليمن من الأعمال الحربية، وشاركت مع المنظمات الأممية المتخصصة لتقديم كافة صنوف الدعم لليمنيين في مختلف مناطقهم.

وغني عن البيان أن جمعية الهلال الأحمر الكويتي تعتبر من أهم الجمعيات الأهلية التي تمارس الأدوار الرئيسة في تقديم الدعم الكويتي في مختلف بلدان العالم. وقد اعتمدت الحكومة على هذه الجمعية من أجل إيصال المساعدات التي تتبرع بها الدولة لمختلف البلدان، نظرًا لما يتمتع به العاملون والمتطوعون في الهلال الأحمر الكويتي من قدرات مهنية متخصصة وحماس في إغاثة المتضررين بشتى فئاتهم. ولذلك فإن جمعية الهلال الأحمر في الكويت تعد واحدة من أبرز المنظمات الكويتية الفاعلة في ميادين العون الإنساني.

آليات العون والمساعدات الكويتية

قبل التوقف عند تفاصيل آليات العون والمساعدات الكويتية التي تلتزم بها المؤسسات المانحة في الكويت، أود الإشارة بداية إلى أن الكويت في دعمها للشعوب والدول النامية لم تتوقف عند قروض صندوق التنمية، بل قدمت معونات مباشرة ودون مقابل للعديد من الدول العربية والنامية. كما التزمت من خلال مؤتمرات القمة العربية أو القمة الإسلامية، ومؤتمرات المنظمات الدولية أو تلك التابعة للأمم المتحدة، بتقديم معونات مالية في مناسبات عديدة. وهي المساعدات التي قدمت من خلال برامج أممية، أو بواسطة مشاريع للجامعة العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه التمويلات والمعونات تمت كلها بموجب آليات المنظمات ذات الصلة.

ويذكر تقرير للبنك الدولي بأن الكويت لعبت دورًا مهمًّا في مجال العون للدول النامية، وقد كان معدل العون التنموي من الكويت خلال السنوات الأربع الماضية يعادل ١,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وهذا المعدل يفوق المعدل المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة والمحدد بـ ٠,٧ في المئة من الناتج المحلي

الإجمالي للدول الغنية والمانحة. وبالرغم من عدم وجود تقارير تفصيلية تحدد حجم العون من القطاع الخاص والأفراد للبلدان النامية أو المنظمات الإنسانية أو المشاريع الخيرية، فإن التقارير الأممية تؤكد القيمة المهمة لذلك العون الإنساني.

كما تذكر التقارير الصادرة من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي أن المعونات والتمويلات الكويتية غطت بلدانًا عربية وأفريقية، وبلدان جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وبلدانًا أوروبية، وعددًا من البلدان اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي. وتذكر هذه التقارير بأن توزيع العون والمساعدات الكويتية يمكن أن يوضح كالآتي:

١ – ٥٤ ٪ للبلدان العربية.

٢ – ١٩,٣ ٪ للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

٣ – ١٠,٠ ٪ لبلدان جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي والبلدان الأوروبية.

٤ – ٢,٢ ٪ للبلدان اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي.

وتشير التقارير إلى أن المشاريع التي نفذت بأموال العون الكويتية تركزت في قطاعات الطاقة والمياه وتمديدات المجاري والمشاريع الزراعية، والصوامع والموانىء والاتصالات.

جدير بالذكر هنا أن الكويت، بفضل هذه الخبرة الطويلة في أعمال العون، تمكنت، على مدى نصف القرن الماضي، من بناء كادر وطني متخصص في أعمال العون التنموي. ومع ذلك، فلا شك أن الصناديق التنموية التي تساهم فيها الكويت لا تزال تعتمد على كفاءات عربية مهمة تقوم بدراسة مختلف المشاريع المطروحة عليها من قبل البلدان المختلفة. ويبذل المختصون جهودًا مهمة لإنجاز دراسات مدققة لهذه المشاريع الأساسية. وكما هو معلوم فإن الدراسات تستغرق وقتًا وجهدًا، وتحمل أعباء السفر والظروف الصعبة التي تعاني منها تلك البلدان.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن عددًا من سفراء دولة الكويت في البلدان المستفيدة من العون الكويتي، بادروا بطرح عدد من هذه المشاريع، كما أسهموا في تقديم النصح والمشورة للأجهزة والخبراء العاملين في المؤسسات التنموية. كما يسَّر الكثير من هؤلاء السفراء مهام الخبراء الذين قدموا لدراسة المشاريع المطروحة. وكما هو معلوم فإن إنجاز الدراسات في مثل هذه البلدان ليس يسيرًا، حيث تفتقر العديد منها إلى قاعدة البيانات، وحتى لو توفرت البيانات فهي ليست بالمستوى الموثوق به.

وبالرغم من قيام المؤسسات الدولية، مثل منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بإجراء دراسات وجمع إحصاءات وبيانات، فإن عامل الخطأ يظل واردًا في دراسة جدوى أي مشروع تنموي واستثماري في البلدان النامية.

بعد ذلك تأتي عمليات تنفيذ المشاريع، حيث تتبع إجراءات أساسية لتأكيد الحصول على أفضل عروض الإنجاز بالتكاليف المناسبة، ومن خلال آليات تتسم بالشفافية. ولا ريب أن كل ذلك أدى إلى تنفيذ مشاريع حيوية بمستويات جودة عالية، لدرجة أن الكثير من الكويتيين يثيرون تساؤلات مع حكومتهم عن سبب عدم إنجاز المشاريع المحلية بمستوى تنفيذ وإنجاز المشاريع التي تضطلع بها المؤسسات التنموية الكويتية، أو تلك التي تساهم فيها الكويت خارج البلاد من ضمن برامج العون التنموي.

آليات التنفيذ

لتبيان آليات التنفيذ، فإن ما يقوم به (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية) يعتبر مثالًا هامًّا في هذا المضمار. فبعد تأكيد الموافقة على المشروع من إدارة الصندوق، تقوم حكومة الدولة صاحبة المشروع بدعوة المستشارين لتوفير التصاميم، وتحضير وثائق المناقصة للمشروع، ومن ثم دعوة المقاولين المؤهلين لتقديم عروض

لإنجاز المشروع. وبعد اعتماد المقاول المناسب، يتم وضع برنامج للدفعات متوافقًا مع عمليات التنفيذ. هذا ويتم تقديم تقارير بشأن عمل المشروع من قبل الجهة المقترضة في الدولة المعنية إلى الصندوق للتأكد من سلامة أعمال التنفيذ. ويحتفظ الصندوق بحق زيارة المشروع والاطلاع على مجريات العمل للتأكد من سلامة الإنجاز.

ولا شك أن إنجاز المشاريع في البلدان النامية ليس من الأمور اليسيرة والسلسة، حيث تعاني أغلب البلدان النامية من مشكلات البيروقراطية وبطء الدورة المستندية، بالإضافة إلى عديد من المشاكل ذات الصلة بالفساد الإداري والمالي. ولذلك فإن الكثير من المؤسسات العاملة في مجال العون التنموي أو العون الإنساني تواجه عدة عراقيل عندما تقوم بتقديم الأموال لإنجاز مشاريع. لكن التجارب التي مرت بها المؤسسات الوطنية في الكويت وفرت الخبرة الملائمة للتعامل مع هذه الأمور، وأسهمت في توفير القدرة على التحكم في التكاليف الرأسمالية والنفقات الإدارية.

وتشير أحدث البيانات المتوافرة، إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قدم قروضًا للدول النامية بلغت قيمتها ٥,٢ مليار دينار كويتي أو ما يعادل ١٧,٧ مليار دولار أمريكي توزعت على قطاعات أساسية، مثل: الزراعة والاتصالات والطاقة والمياه والمجاري والنقل والخدمات الأخرى كالرعاية الصحية والتعليم. وقد أصبح الصندوق كمؤسسة تنموية ذات بُعد عالمي بعد أن وسع أنشطته لتشمل العالم النامي بأكمله، والبلدان الأخرى التي تستحق العون التنموي.

انعكاسات العون والمساعدات الكويتية على التنمية في البلدان النامية

تشير التقارير والبحوث التي أجريت على المستوى الدولي، أن المساعدات والتمويلات الدولية، والخاصة للدول النامية، قد أسهمت في تطوير بنيتها التحتية، ومكّنتها من إنجاز مشاريع عديدة في مجالات متباينة، ما

أدى إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في كل منها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي بها. وهو ما يعني أن الكويت قامت بدور مهم في تطوير اقتصاديات بلدان نامية عديدة.

وتعد مشاريع المياه، ومعالجات مياه الصرف الصحي، من بين أهم المشاريع التي نفذت بتمويل كويتي أو دعم مالي من الكويت، حيث تظل مسألة المياه من أهم المسائل التي تواجه بلدانًا نامية كثيرة، ومنها بلدان عربية، مثل: الأردن ولبنان. ولا شك أن تطوير مصادر مياه الشرب، أو المياه المستخدمة في الري يتوافق مع احتياجات سكان هذه البلدان الذين يتزايدون باطراد، ولذلك فإن توفير كميات المياه اللازمة للاستخدام الآدمي، أو للزراعة، أو توفيرها لسقاية الأغنام والماشية التي يتم تربيتها ضمن برامج لتنمية الثروة الحيوانية، تعدّ من البرامج الحيوية في بلدان عربية وأخرى نامية عديدة.

كذلك فإن الإسهامات في التمويلات المشتركة أو التعاون لتمويل مشاريع البنية التحتية، مثل مشاريع الطرق ووسائط النقل، أو الاتصالات، أو مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية، تعدّ من الإسهامات الأساسية والفاعلة في توظيف التمويلات، والمساعدات المالية لخلق الأسس المناسبة لتقدم تلك البلدان، وتمكين المصالح العامة والخاصة من إقامة المشاريع الثانوية ذات العائد الاستثماري فيها، وبما ييسر عملية الارتقاء بمستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لمواطني البلدان المستفيدة من العون الإنمائي.

وهناك مشاريع إعادة الإعمار والبناء في بلدان عانت من الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، وجرى فيها تخريب واسع للبنية التحتية والمرافق الأساسية والمدارس والمستشفيات، ومن هذه البلدان أفغانستان ولبنان على سبيل المثال، وقد جرى توظيف التمويلات الكويتية بالشراكة مع بلدان مانحة أخرى في عمليات إعادة الإعمار. كما أن البلدان التي تضررت من الكوارث الطبيعية، مثل: تايلاند وسريلانكا وبنغلادش، استفادت من الدعم الدولي في إعادة أسباب الحياة الطبيعية فيها وقد ظلت الكويت لاعبًا مهمًّا في عمليات دعم هذه البلدان المتضررة.

يضاف إلى ما سبق ذكره، أن مؤسسات التمويل في هذه البلدان استفادت من التمويلات التنموية، لكي تقوم بدور واسع في دعم متطلبات القطاعات الاقتصادية في تلك البلدان. فقد سهّلت التمويلات الدولية، ومنها مساهمة الكويت، في تطوير مؤسسات الاستثمار والتمويل وعمليات تمويل التجارة الخارجية والداخلية وتمويل المشاريع الصغيرة.

وقد ركزت عمليات تمويل المشاريع الصغيرة على قطاع الزراعة، وعملت على توفير التمويل والائتمان الميسر للنساء العاملات في مشاريع محدودة الرأسمال. كما أن تلك المشاريع خلقت فرص عمل مهمة للمواطنين في مشاريع زراعية، وكما هو معلوم أن النساء يشكلن نسبة مهمة من العمالة الزراعية في البلدان النامية، خصوصًا البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

هذه المشاريع الحيوية ما كان لها أن تقوم دون توفر الدعم التنموي من البلدان المانحة أو من المؤسسات الدولية أو الصناديق التنموية. ولذلك فإن عملية الإنماء الاقتصادي تظل عملية إنسانية تتطلب الجهد والعطاء من مختلف البلدان والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني في مختلف بلدان العالم.

كما أن قيام الدول الغنية بتقديم الأموال والدعم العيني للبلدان التي تعاني من مشكلات توفير الغذاء للمواطنين لديها، يمثل شكلًا من أشكال العون الأساسية. ولقد أسهمت الكويت في تحديد آليات لتقديم هذا العون، واستضافت مؤتمرات وحلقات نقاشية لمواجهة تحديات الأزمة الغذائية التي اتضحت ملامحها خلال العقد الماضي. إذ ترتبط مشكلة الغذاء بتراجع النشاط في القطاع الزراعي في بلدان عديدة، وخلال العقود الطويلة الماضية تراجعت نسبة إسهام القطاع الزراعي في بلدان أساسية، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى دون الخمسة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن هذا التراجع النسبي لا يعني أن كميات المواد الغذائية المنتجة أقل من الاحتياجات والطلب في هذا العالم، بل إن بلدان الاتحاد الأوروبي تقوم بتقديم الدعم المالي للمزارعين لتعويضهم عن انخفاض الأسعار في الأسواق وزيادة المعروض.

كما أن عددًا من الدول ذات الإنتاج الزراعي الكبير، تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية، وتوفر لها الدعم لكي يتم تصريفها في أسواق الدول النامية، وغيرها. لكن القضية الأساسية هنا أن الدول النامية، والعديد منها يتمتع

بميزات نسبية في القطاع الزراعي، همشت من قدراتها في الإنتاج الزراعي، وأصبحت من الدول المستوردة للقمح والأرز واللحوم والألبان دون أن تحاول تطوير إمكانياتها المتاحة في هذا القطاع الحيوي. وقد قامت الكويت خلال السنوات الماضية بعقد اتفاقيات مع دول آسيوية لإنتاج المواد الغذائية المناسبة، من شأنها أن تخفف من أزمة الغذاء في مناطق عديدة من العالم وتوفر السلع الغذائية بأسعار معقولة.

وعلى مستوى قطاعات التعليم، أسهم الدعم المقدم للدول النامية، سواء من الكويت أو غيرها من بلدان، في تحسين أوضاع التعليم في تلك الدول، وعزز من قدراتها على إعداد كوادر بشرية مؤهلة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما يشمل الدعم التنموي أيضًا الرعاية الصحية حيث يتم تمويل إنشاء المستشفيات والعيادات الطبية في أرجاء واسعة من تلك البلدان، ويتم تزويدها بالمتطلبات اللازمة للعلاج، وإجراء العمليات الجراحية، ناهيك عن توفير الأدوية.

وفي هذا المضمار طورت الكويت من جهودها، حيث وقعت اتفاقًا مع اليابان، لتعزيز التعاون في المجال الطبي، وهو ما سيؤدي إلى رفع كفاءة المختصين في البلاد وتمكينهم من تقديم الدعم للبلدان النامية من خلال برامج العون الإنمائي. وربما تقوم الكويت بالتركيز على برامج التعليم والرعاية الصحية في مشاريع العون المقبلة بما يساهم في تعزيز دورها في التنمية البشرية والارتقاء بنوعية الحياة في البلدان النامية.

موقع الكويت في ميزان العون والمساعدات الدولية

سبقت الإشارة إلى أن نسبة مخصصات العون الكويتية للبلدان النامية بلغت ما يربو على ١,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. أي أن متوسط قيمة العون والدعم الإنمائي من الكويت تصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنويًّا. وبناء على دراسة قام بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فإن الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات

العربية المتحدة قد قدمت معًا خلال العقود الأربعة الماضية ما يعادل ١,٥ في المئة من الدخل الوطني الإجمالي (GNI) لهذه البلدان، وهو، كما أشرنا سابقًا، معدل يزيد عن النسبة المقررة من قبل الأمم المتحدة والمحددة بـ ٠,٧ في المئة من الدخل القومي لأي من البلدان المانحة.

وأشارت الدراسة إلى أنه خلال العام المالي المنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٠ قامت دولة الكويت بتمويل ٢٣ مشروعًا في ٢٣ بلدًا شملت ٧ بلدان عربية، و٧ بلدان أفريقية، وخمسة بلدان في آسيا والمحيط الهادي، وكذلك ثلاثة بلدان أسيوية وأوروبية، وبلدًا واحدًا في كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

يضاف إلى ذلك، أن دولة الكويت قد أسهمت في توفير الدعم الإنساني، وعززت إسهاماتها خلال السنوات بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ بـ ٢٢١ مليون دولار أمريكي، بما وضعها في المرتبة الرابعة في عمليات الدعم التنموية.

ويمكن الزعم بأن دور الكويت في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، وغيرها من بلدان نامية، لم يقتصر على التمويلات المتاحة من الصندوق الكويتي، أو المعونات المباشرة والمساعدات المتعلقة بالكوارث والحروب وغيرها من الإسهامات، بل يمكن أن نذكر الدور المهم الذي لعبته الاستثمارات المباشرة في بلدان عديدة؛ فهناك العديد من الشركات التي تم تأسيسها بين الهيئة العامة للاستثمار، أو شركاتها التابعة والزميلة، مع شركات في بلدان عدة مثل: تونس والمغرب ومصر والسودان واليمن والسنغال. وشملت أعمال هذه الشركات عدة قطاعات مثل: الاستثمار والمصارف والزراعة والصناعة.

كما أسهمت الكويت في شركات عربية تم تأسيسها بموجب قرارات من جامعة الدول العربية أو هيئاتها التابعة لها، وفي قطاعات البترول، والصناعات التحويلية، والزراعة. ومن المعلوم أن أهداف الهيئة العامة للاستثمار،

وبشكل واضح وأساسي، تتمثل في تحقيق عائد مناسب من الأموال التي يجري توظيفها من خلال أدوات الاستثمار المتنوعة، سواء كانت الأدوات مسعّرة أو غير ذلك، ولكن هناك أهداف تنموية لتلك الاستثمارات.

ومن المفترض أن تؤدي الاستثمارات المباشرة إلى تطوير قطاعات اقتصادية أساسية في البلدان النامية، مثل قطاع السياحة، أو قطاع الصناعات التحويلية، بما يمكِّن من تحسين الإيرادات السيادية، أو تفعيل دور الصادرات الوطنية، في تحقيق الإيرادات الملائمة لاحتياجات تلك البلدان. كما أن الاستثمار في القطاعات الحيوية لابد أن يساهم في خلق فرص عمل للعديد من الشباب في سوق العمل. وقد أسست الكويت شركات مشتركة في بلدان نامية عديدة تمكنت من تعزيز دور القطاعات التي تنتمي إليها، ووفرت فرص عمل عديدة للمواطنين في تلك البلدان.

غير أنه من بين الأمور الواجب أخذها في الاعتبار دومًا أن مسألة العون التنموي والإنساني في البلدان النامية تتطلب فهمًا دقيقًا لطبيعة الأوضاع السياسية الحاكمة في تلك البلدان، والتعرف على الاحتياجات الحقيقية لمجتمعاتها.

ولذلك يتعين على الأجهزة المعنية بالعون في الكويت أن تتعرف على هذه الأوضاع، لكي تتأكد بأن الأموال الممنوحة أو المقدمة من خلال قروض أو تمويلات ميسرة، ستؤدي إلى انتشال هذه الشعوب من معضلات الفقر، وتمكن من خلق فرص عمل تساهم في تخفيض معدلات البطالة في هذه البلدان. في الوقت ذاته يجب أن تساهم أموال الدعم والعون في الارتقاء بنوعية الحياة، وذلك يمثل هدفًا أساسيًّا من أهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة.

وغني عن البيان أن تحقيق الأهداف المذكورة لن يكون يسيرًا بالرغم من كل الأموال والدعم الفني المقدم من البلدان المانحة ومنظمات الأمم المتحدة والصناديق التنموية، وما تقدمه الكويت هو مساهمة مهمة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم السكاني للكويت، ودورها على المستوى الدولي، حيث تظل بلدًا صغيرًا انطلق متأخرًا نسبيًّا في مرحلة الازدهار الاقتصادي بعد اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره. لكن يظل من الأهمية بمكان التأكيد أن نزعة

الخير وتقديم الدعم والعون للآخرين، تأصلت في المجتمع الكويتي حتى في الأيام والسنوات الصعبة التي مرت بها البلاد منذ نشأتها في أواسط القرن الثامن عشر.

متابعة التمويل والتنفيذ

كيف يمكن للمسؤولين عن تقديم الدعم والعون والتمويلات الميسرة أن يتحققوا من أن الأموال الكويتية المقدمة للبلدان النامية، من خلال آليات الدعم والعون، تتوظف في مشاريع وأعمال تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بأوضاع شعوب تلك البلدان؟

إن عمليات التمويل التي يقوم بها (الصندوق الكويتي للتنمية)، أو الصناديق والمؤسسات الأخرى التي تساهم فيها الكويت، تتوفر لها إمكانيات التوظيف الملائم من خلال تحديد آليات استدراج عروض المشاريع ومتابعة التنفيذ بعد توقيع اتفاقيات القروض مع الجهات ذات الصلة في البلدان النامية. بيد أن المساعدات المالية المباشرة التي تقدم للحكومات قد لا تحظى بمثل تلك الشفافية الملائمة حيث يترك الأمر للحكومات لإنجاز ما يتم الاتفاق عليه.

ولا بد أن العديد من الحكومات الغربية والمنظمات والمؤسسات المانحة في البلدان الغنية، قد واجهت مشكلات تتعلق بإنجاز المشاريع أو عدم التأكد من توظيف الأموال في المشاريع المتفق عليها، أو اقتطاع مبالغ مما يرصد من أموال لمصاريف إدارية، بهدف تنفيع أفراد أو جهات على حساب أهداف المشاريع. وتشمل التحفظات بشأن استخدام وتوظيف أموال الدعم والعون تلك الأموال التي تقدم من أجل مساعدة المنكوبين في الكوارث الطبيعية، أو المتضررين من أعمال العنف والإرهاب والحروب الأهلية والإقليمية. وقد يكون من المفيد العمل على تعزيز إمكانيات التعاون الدولي، بين البلدان المانحة، من أجل ضمان أفضل الآليات المتاحة للإشراف على صرف الأموال في القنوات المشروعة التي تؤدي إلى تعظيم الاستفادة المرجوة منها.

أهمية استيعاب فلسفة العون والمساعدات في المجتمع الكويتي

لا شك أن تقديم الدعم والعون لبلدان ومنظمات خارج إطار البلد المانح؛ سيلقى معارضات داخلية في مجتمع هذا البلد. ففي مختلف البلدان الرأسمالية التقليدية، مثل: الولايات المتحدة، والبلدان الأوروبية، واليابان، هناك جهات لا تقبل أن تقوم حكوماتها بتقديم أموال على سبيل المنحة أو التمويل الميسر لكثير من البلدان النامية. وترفع تلك الجهات شعارات تتمثل في التشديد على الاهتمام بأوضاع الفئات الشعبية، أو توفير الخدمات المناسبة للمواطنين قبل أن ترصد أموالًا لدعم مشاريع خيرية أو إنسانية، أو دعم تنموي لبلدان أخرى.

وقد أصبحت مسألة دعم البلدان النامية من القضايا الأساسية التي تتطرق لها برامج الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية، وهي أحيانًا تحدد مسارات الانتخابات بشكل أو بآخر، ربما يعتمد ذلك على الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان المانحة عند إجراء الانتخابات.

لكن لحسن الحظ فإن الأغلبية في المجتمعات الغنية، أو مجتمعات البلدان المانحة، أصبحت تعي أهمية اعتماد الدعم الإنساني والعون التنموي من القضايا الأساسية في سياسات بلدانها الخارجية، واعتبار ذلك جزءًا من المسؤولية الإنسانية تجاه الآخرين، بل إن فئات تملك الثروة والإمكانيات في البلدان المانحة، أخذت على عاتقها توفير مبالغ كبيرة تقدر بمليارات الدولارات من أجل تمويل برامج التعليم والرعاية الصحية، أو إنجاز مشاريع توفير المياه العذبة، أو لدعم مشاريع التنمية الزراعية التي تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي في البلدان النامية.

ومن جهة أخرى اعتبر الكثير من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال في البلدان التي تقدم الدعم، أن برامج الدعم والعون تساهم في خلق طلب استهلاكي على منتجات بلدانهم.

وقد برزت في الكويت، خلال السنوات الأخيرة، فئات معارضة لفلسفة الدعم، واعترضت على استمرار تقديم الصندوق الكويتي تمويلات ميسرة للبلدان النامية. وتمثل هذه الفئات خطًّا سياسيًّا شعبويًّا يزعم أن الحكومة تهمل حقوق أصحاب الدخول المحدودة، أو المتدنية، في حين تقوم بتقديم أموال طائلة وبمئات الملايين من الدنانير لصالح حكومات وجهات في بلدان أخرى. ويضيف هؤلاء بأن الأموال التي قدمتها الكويت كمساعدات خارجية لم تشفع للكويت حين تعرضت للاحتلال، حيث وقفت حكومات العديد من البلدان العربية والنامية وشعوبها مع الاحتلال العراقي، وضد تحرير البلاد من قبل المجتمع الدولي.

ولإحقاق الحق فإنه لغني عن البيان أن الكويت، حكومة وقيادة سياسية، لا تهمل المصالح الشعبية، ولا تتوانى عن توفير المال من أجل إنجاز مشاريع البنية التحتية داخل البلاد، أو الإنفاق على برامج التعليم والرعاية الصحية والإسكان.

لكن لعله من المهم أيضًا الإقرار بأن الكويت تعيش منذ سنوات حالات اختناق من المرافق والطرق والخدمات الصحية والتعليمية، بعد أن ارتفعت أعداد السكان في البلاد، دون التوسع في تلك المرافق والخدمات. لكن ما يقدم من عون ودعم للخارج، في الحقيقة، لا يرقى إلى مستويات ما يخصص من أموال للإنفاق على مشاريع الداخل.

إن ما تعاني منه البلاد ليس التقصير في تخصيص الأموال اللازمة، بقدر ما هو الضعف في القدرات التنفيذية، وعدم فعالية الإدارة الحكومية، وتعطل صناعة القرار. ولذلك، وبناء على تلك المطالبات، قرر الصندوق الكويتي للتنمية أن يصدر سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دينار كويتي تصرف بمعدل ١٠٠ مليون دينار كويتي سنويًّا على مدى خمس سنوات لصالح بنك التسليف والادخار (بنك الائتمان). يضاف إلى ذلك أن الصندوق قرر تخصيص ٢٥ في المئة من أرباحه الصافية السنوية للإنفاق على مشاريع البنية التحتية في الكويت.

وقد جاءت هذه القرارات التي اعتمدت منذ عام ٢٠٠٢ لمواجهة متطلبات إسكان الكويتيين ومواجهة التنمية الاقتصادية في البلاد واستحقاقاتها، المتمثلة بمشاريع الطرق والموانئ والمطار وغيرها من مشاريع البنية التحتية.

هناك، إذًا، أهمية لتعزيز ثقافةٍ سياسيةٍ في الكويت تتفهَّم قيم الدعم والعون، واستمرار الكويت كدولة مانحة في هذا العالم المتشابك المصالح. فالكويت، خلال العقود والقرون الماضية، تعرضت لمخاطر كثيرة هددت مصيرها ووجودها، وقد أسهمت علاقاتها الدولية في تعزيز قدراتها على مواجهة تلك الأخطار. ويجب أن نتذكر أنه خلال السنوات الخمسين الماضية أن الكويت تعرضت لتهديدات متباينة من العراق، حيث طالب عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١، ومباشرة بعد استقلال الكويت، بأن تصبح الكويت جزءًا من العراق، زاعمًا بأنها كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية، قبل توقيعها معاهدة الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩.

وقد تمكنت حكومة المرحوم الشيخ عبدالله السالم الصباح من التواصل مع بريطانيا ومع الدول العربية مما أسهم في وضع حد لذلك الخطر من العراق آنذاك. كما أن النظام الذي أتى بعد سقوط نظام عبدالكريم قاسم لم يكن وديًّا لدرجة كبيرة مع الكويت، وقد قامت قوات عراقية، في عهد حكومة حزب البعث التي جاءت إلى السلطة في يوليو عام ١٩٦٨، بالاعتداء على مخفر (الصامتة) الحدودي، مما أدى إلى مقتل عسكريين اثنين في مارس ١٩٧٣، وتسبب في توتر العلاقات بين الكويت والعراق لفترة من الزمن، وإغلاق الحدود بينهما.

وعلى الرغم من مساندة الكويت للعراق وتقديم الدعـم والتمويل لها خلال فتـرة الحرب العراقيـــة الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) فإن ذلك لم يشفع لها، وأمر صدام حسين قواته بغزو الكويت واحتلالها في أغسطس من عام ١٩٩٠، وبعد ذلك فإن بقية القصة باتت معلومة.

لذلك فإن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، وتقديم الدعم للبلدان المستحقة، تبقى من الأمور الأساسية التي يتعين على الكويت، حكومة ومجتمعًا سياسيًّا ومجتمعًا مدنيًّا، التأكيد عليها من أجل تعزيز الأمن الوطني.

تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة لتطوير قيم الدعم والعون، وذلك من خلال آليات عديدة؛ كوسائل الإعلام التي تملكها الدولة، والتي يمكن إجراء حوارات فيها حول مختلف المسائل التي تتصل بالدعم والتمويل الإنمائي والمساعدات الإنسانية. ومثل هذه الحوارات قد تستضيف شخصيات ذات صلة بالأمر ومفكرين أيضًا، ويتم خلالها تناول هذا الموضوع بالتفصيل وتقديم بيانات مالية، وتوضيح العائد الاقتصادي والاجتماعي على المجتمعات في البلدان المستفيدة. كما أن تمكين الصحافة من الوصول إلى البيانات حول هذه المشاريع الإنمائية، التي شيدت بدعم أو تمويل من الكويت، سوف يزيد من عدد المطلعين من المواطنين على برنامج الدعم، ويوضح لهم الأهداف الإنسانية التي تدفع الكويت للقيام بمثل تلك الأعمال.

يضاف إلى ذلك أهمية تضمين مناهج التعليم، في مستويات محددة من المراحل الأساسية، وفي التعليم الجامعي، بمعلومات أساسية ومحددة عن الدور الذي تقوم به الكويت في هذه المجالات المتصلة بالعون الإنمائي والدعم الإنساني. وبذلك يتوفر للطلبة في الكويت إمكانية استيعاب القيم والأهداف التي أكدتها الكويت خلال السنوات والعقود الماضية، بشأن أهمية مشاركتها في تعزيز فرص التنمية والتطور والارتقاء بالحياة الإنسانية في بلدان نامية عديدة.

وفي تقديري الشخصي أن المعارضات السياسية لمسألة الدعم والعون في الكويت لن تتوقف، لكن من المهم أن يتم زيادة الجرعات الإعلامية، وتوفير مواد دراسية في التعليم الأساسي والجامعي، للمساعدة على توسيع دائرة المتفهمين والداعمين لهذا الدور الذي اضطلعت به الكويت منذ زمن طويل.

وما يدعو إلى التفاؤل في هذا الشأن، أن الكثير من الكويتيين، من سيدات ورجال، أصبحوا من العاملين في المؤسسات الخيرية، ذات الطابع الديني أو غيرها، من دون انتظار مقابل مادي، بل إن الكثير منهم يساهمون بأموال من خلال هذه المؤسسات لمساعدة الفقراء والمحتاجين في العديد من البلدان.

وقد لمعت أسماء كويتية خلال السنوات الماضية في مجالات العون الإنساني، ومن أبرزهم: المرحوم برجس حمود البرجس الرئيس الراحل لجمعية الهلال الأحمر الكويتي، حيث سخر إمكانيات هذه الجمعية من أجل انتشال الكثير من المتضررين من الكوارث الطبيعية أو كوارث الاقتتال والحروب في بلدان عديدة. وبرزت أعمال جمعية الهلال الأحمر الكويتي في جنوب شرق آسيا والهند وباكستان، وبلدان عربية عديدة، مثل: لبنان وسورية والعراق وليبيا والسودان.

كذلك؛ فإن المرحوم عبدالرحمن السميط، والذي يعد من أهم الدعاة الإسلاميين، قد عمل على تخفيف الآلام والمعاناة بين البشر في العديد من البلدان الأفريقية من خلال جمعية العون المباشر، حيث وفر الاحتياجات الأساسية لهم، وحفر الآبار الارتوازية لتوفير المياه، وقدم العديد من المساعدات، وشارك في مساعدة الأفراد والجماعات في كثير من بلدان أفريقيا خلال سنوات طويلة، حتى وافاه الأجل المحتوم.

الخاتمة

بعد استعراض مختلف المحاور ذات الصلة بالعمل الإنساني في دعم التنمية، سواء من منطلقات فلسفية، أو مسؤوليات إنسانية وآليات وآثار، فإنه من المهم التأكيد أن الكويت باتت محورًا أساسيًّا في هذا المضمار باعتراف وإشادة دولية مستحقة. ومما لا شك فيه أن الإدارات السياسية المتعاقبة في البلاد، منذ بداية عصر النفط، أكدت الرؤية الواضحة في شأن دور الكويت في دعم البلدان النامية. وإذا كان للمرء أن يشير إليه، فإن البدايات في تحديد عمليات الدعم وتمويل المشاريع الإنمائية، كانت موازية لبداية العمل على رفع مستويات المعيشة في الكويت، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية فيها، وعندما كانت الكويت تعاني من الفقر والعوز في خمسينيات القرن الماضي، وقبل أن تبدأ في التنعم بالثروة المالية المتولدة من إنتاج وتصدير النفط.

ويمكن للرعيل الأول أن يؤكد بأن قيم المساعدة ودعم المحتاجين ليست جديدة على الكويت حيث، وكما سبق الإشارة، فإن الكويتيين عملوا على دعم أشقائهم في فلسطين في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما كانوا في حال عصيان ضد الاستعمار البريطاني، ومحاولات الصهيونية العالمية للاستحواذ على وطنهم. وبقدر ما كان الكويتيون متآزرين داخل بلدهم من أجل توفير الرعاية الصحية والتعليم، منذ بدايات القرن الماضي، فإنهم كانوا أيضًا سبّاقين في القيام بأعمال الخير خارج حدود بلدهم.

ولذلك فإن إقامة المؤسسات التنموية، مثل (صندوق التنمية)، أو مؤسسات الدعم مثل (الهيئة العامة للخليج والجنوب)، عملت بحماس من أجل إنجاز مهمات الدعم، وتقديم التمويل والعون في البلدان العربية والبلدان النامية. كما أن (هيئة الخليج والجنوب) عملت على تمكين العديد من أبناء الخليج واليمن والسودان من تلقي العلم، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة، مما عزز من قدرات تلك البلدان في مجال التنمية وتحسين المستوى المعيشي.

وقد بذلت الكويت جهدًا كبيرًا ومهمًّا في دعم تعليم أبناء الخليج، ومكنت كثيرين منهم من الدراسة في الكويت، أو إنشاء مدارس تضمهم في بلادهم، وذلك عندما كانت تلك البلدان في مراحلها الأولى من التنمية الاقتصادية، وقبل أن تنال استقلالها في سبعينيات القرن العشرين.

وقد كان لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، دور أساسي في نهضة بلدان الخليج، بعد أن ارتفعت قيمة المساعدات الكويتية في حقبة الستينات من القرن الماضي، وبعد أن تولى مقاليد وزارة الخارجية عام ١٩٦٣، عندئذٍ ترأس اللجنة الدائمة لمساعدة دول الخليج العربي، وهي اللجنة التي تأسست بموجب مرسوم أميري صدر عن المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح في عام ١٩٦٢. كما سبقت الإشارة إليه.

إن توفر العديد من الهيئات العاملة في المجالات الخيرية التطوعية في الكويت، قد وفر إمكانيات لتطوير كفاءات مهنية في مجالات الدعم والعون في كثير من البلدان. كذلك أبرز هذا المناخ الإيجابي حول العمل التطوعي قيادات واعية بطبيعة الأعمال المطلوبة، والصعوبات التي تواجه المتطوعين والمبادرين في الأعمال الخيرية. ولا بد من الإشارة إلى أن الأوضاع السياسية في كثير من البلدان العربية والإسلامية، وانتشار قيم الفكر المتشدد والمتطرف بين أفراد وفئات اجتماعية في هذه البلدان، أوجد قيودًا على العمل الخيري وآليات التبرع بالمال، بعد أن أصبح المجتمع الدولي يعير إهتمامًا كبيرًا لمسائل تمويل الإرهاب والعنف والجماعات الدينية المتطرفة.

أما مسألة قبول تقديم الدعم من الحكومة والهيئات المدنية والأفراد داخل المجتمع الكويتي، فإنها ليست مستعصية على الرغم من وجود معارضة محدودة لتخصيص الحكومة أموالًا لدعم وتمويل المشاريع في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية.

لقد استحقت الكويت أن تكون مركزًا للعمل الإنساني بفضل جهود صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وحكامها الراحلين وحكوماتها المتعاقبة، ومؤسساتها الأساسية، والهيئات العامة والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والأفاضل من الرجال والنساء الذين لم يتوانوا عن عمل الخير وتقديم جزء من أموالهم لانتشال الآخرين من شعوب العالم من الفقر والجهل والمرض.

وعلينا أن نبذل الجهد للحفاظ على هذه المكانة السامية في المجتمع الإنساني ونعمل على تطوير آليات وأدوات العون التنموي والدعم الإنساني، وتعزيز القدرة على توظيف الأموال في القنوات المفيدة للشعوب في البلدان المستفيدة من الدعم، وأن نتواصل مع الجهات الأممية، وخصوصًا منظمات الأمم المتحدة، من أجل رفع كفاءة آليات العون والدعم بما يفيد البشرية.

✶✶✶✶

الفصل الثالث

الإسهام الكويتي في دعم الثقافة في الوطن العربي

الإسهام الكويتي

في دعم الثقافة في الوطن العربي

أ. محمود محمد حربي [1]

جاء اختيار الأمم المتحدة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه «قائدًا إنسانيًّا» والكويت «مركزًا إنسانيًّا عالميًّا»، وتكريمه يوم ٩ سبتمبر ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة، فرصة مواتية لتسليط الضوء على دور الكويت، وصاحب السمو في النشاط الإنساني بشكل خاص، وما قامت به الكويت كدولة بحكامها وحكوماتها وشعبها من دور مميز في خدمة التنمية بشكل عام.

القوة الناعمة

يمكن القول بأن الكويت، على طول تاريخها، استخدمت قوتها الناعمة في مجالاتها المتعددة، السياسية والاقتصادية والإنسانية والثقافية، في خدمة البشرية.

---

[1] – حاصل على بكالوريوس علوم فيزياء – جامعة القاهرة ١٩٧٣.
– دبلوم السياسة الدولية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٩٢.
– مستشار إعلامي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
– أشرف على تحرير مجلة مهرجان القرين الثقافي (عدة دورات).
– كاتب صحفي «جريدة القبس» الكويتية وجريدة المصري اليوم (القاهرة).
– مشارك في إعداد برنامج «بدون رقيب» للإعلامي يوسف الجاسم، ومعد برنامج منتدى الساعة (إذاعة الكويت).
– وله عدد من الكتب منها: جاسم القطامي: العروبة والديمقراطية وحقوق الإنسان ٢٠١٢ (جمعية الخريجين)، وجاسم القطامي وجائزة جمال عبدالناصر ٢٠٠١، وحوارات على حافة الحلم ١٩٩٦.

فالقوة الناعمة هي قوة روحية ومعنوية بما تجسده من مبادئ وأخلاق من خلال الدعم في مجالات البنى التحتية والثقافية والفنون والإعلام ومجالات العمل السياسي المتعدد. كما أنها إحدى وسائل الانطلاق إلى مستويات علاقات متميزة بين الدول، وتلجأ إليها الدول لتحسين العلاقات وتطويرها، والانطلاق إلى خدمة الشعوب، والعمل على إسعاد البشرية.

ونستطيع التأكيد أن الكويت استخدمت قوتها الناعمة في مجالات عديدة، واتخذت شكلها المؤسسي واضح المعالم منذ تأسيس مدرسة صباح الأحمد الدبلوماسية عندما تسلم سموه مقاليد وزارة الخارجية، وانطلقت من الكويت، هذا البلد الصغير القابع في شمال الخليج العربي، إلى جميع المناطق شرقًا وغربًا في مختلف المجالات.

وسوف نركز، فيما يلي، على القوة الناعمة في المجال الثقافي، وما أسهمت به الكويت في مجالات التنمية الثقافية العربية، ودور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد في هذا الإطار، منذ بدايات تحمل المسؤولية في نطاق منظومة دولة الكويت الحديثة.

المشاركة

منذ تأسست الكويت الحديثة، وعلاقة الترابط قائمة بين الشعب الكويتي وأسرة الصباح. وقد أثبتت الحوادث المختلفة، على امتداد تاريخ الكويت الحديث، ودللت على قوة هذا الترابط والتماسك والتلاحم وبالتالي فإن ما قامت به الكويت تجاه الإنسانية في مختلف المجالات يعود إلى منظومة العطاء المتكاملة بين الشعب والأسرة الحاكمة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال، الفصل بينهما.

وعند تأصيل دور سمو الشيخ صباح الأحمد في مسيرة العطاء الإنساني الكبير للكويت ولقوتها الناعمة، فإن ذلك يعود إلى أن سموه أحد رجالات الحكم البارزين في تاريخ الكويت المعاصر الذين ارتبطت رؤيتهم لدور الكويت

في محيطها الإنساني بالمواقف القومية والإنسانية، واجتهد مع أبناء الأسرة الحاكمة في مختلف المواقع لتأصيل هذا الدور، حتى وصلت الكويت إلى مصاف الدول التي يشار إليها بالبنان في القيام بأدوار واضحة المعالم في التنمية البشرية بمجالاتها المتعددة.

فسمو الشيخ صباح الأحمد شريك أساسي في مسؤولية إدارة الدولة من خلال مسؤولية الأسرة الحاكمة، وواحد من أهم أركان الدولة، فهو أحد أبناء الشيخ أحمد الجابر الذي شهد انطلاق الدولة الحديثة في الكويت، كما أن سموه قد تمرس في العمل السياسي العام، مبكرًا ومنذ كان في العشرينات من عمره.

وقد ظهرت ملامح هذا الدور بقوة وفاعلية عندما تبوأ الشيخ صباح الأحمد منصب وزير الخارجية، حيث أرسى دعائم دور الكويت في خدمة الإنسانية، بداية من محيطها الإقليمي والعربي من خلال قوتها الناعمة ومنها المجال الثقافي.

لذا فإن الحديث عن أي نشاط إنساني أو دور متميز للكويت، شارك فيه سمو الشيخ صباح الأحمد بأدوار متعددة اختلفت من فترة إلى أخرى، لكنه كان عاملًا أساسيًّا في تدعيم دور الكويت وبناء نهضتها، بالتعاون مع المكونات الأخرى، سواء الحكومات المتعاقبة أو الشخصيات الكويتية ذات الخبرات الطويلة، أو المؤسسات الرسمية والأهلية وجمعيات النفع العام التي قامت بجهود كبيرة في إطار هذه المنظومة المتكاملة.

المسؤولية

يعد سمو الشيخ صباح الأحمد، مشاركًا رئيسًا في إدارة الدولة والانطلاق بالكويت في مسيرتها النهضوية، وذلك منذ أصدر أمير الكويت الأسبق الشيخ عبدالله السالم، في العام ١٩٥٤ أمرًا أميريًّا بتعيين الشيخ صباح الأحمد عضوًا في اللجنة التنفيذية العليا التي عهد إليها تنظيم مصالح ودوائر الحكومة الرئيسة.

وقد تم تعيين سمو الشيخ صباح الأحمد رئيسًا لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ثم أضيفت إليه مهمة رئاسة دائرة المطبوعات والنشر عام ١٩٥٧، وهما الدائرتان اللتان شهدتا الانطلاقة الأساسية لإسهامات الكويت في مجالات الثقافة والفنون، وبناء قواعد الانطلاق المؤسسي في مجالات التنمية البشرية وبناء الإنسان، عبر الثقافة والفنون ونشرهما، سواء على المستوى الداخلي، أو بالانطلاق خارج الحدود من خلال الأدوات والوسائل المؤسسية المختلفة.

وقد استمر الشيخ صباح الأحمد في الانطلاق مع مسيرة الدولة الفتية المتطلعة إلى المستقبل تحت قيادة أمير الكويت الأسبق الشيخ عبدالله السالم؛ الذي أسهمت رؤيته المستقبلية في وضع اللبنات الأولى لانطلاق دولة الكويت الحديثة.

وعقب الاستقلال؛ في يونيو ١٩٦١، شارك سمو الشيخ صباح الأحمد في حكومة الدوائر من خلال رئاسة المطبوعات والنشر والشؤون الاجتماعية والعمل، وأصبح عضوًا في المجلس الأعلى، بالإضافة إلى مشاركته في المجلس التأسيسي الذي وضع دستور الكويت.

وأصبح أول وزير للإرشاد والأنباء في أول حكومة عقب الاستقلال، ثم تولى وزارة الخارجية في التشكيل الثاني في فبراير ١٩٦٣، ورئاسة للجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي.

واستمر الشيخ صباح الأحمد ركنًا أساسيًّا في منظومة الحكم، مشاركًا في القرارات المهمة والمصيرية، ومن هنا كان دوره واضحًا وبارزًا في دعم دور الكويت على مستويات عدة.

النشاط الأهلي

كان لسمو الشيخ صباح الأحمد اهتمام واسع بالأنشطة الثقافية والتعليمية والاجتماعية، ومن قبل أن ينضم إلى منظومة المسؤولية الرسمية، فقد تولى الرئاسة الفخرية لنادي المعلمين في بداية خمسينيات القرن الماضي،

كما تم إصدار مجلة «الرائد» بتشجيع من سموه . وظهر جليًّا اهتمامه بشأن التعليم والثقافة في الكويت مبكرًا، وقد رأس، على سبيل المثال، ندوة مهمة تناولت شؤون التعليم في الكويت، كما اهتم بدعم مشروع محو الأمية الذي قامت به الجمعية، واستقبل القائمين عليه في منزله. بالإضافة لدور سموه المعروف في المجالين الدبلوماسي ودعم المساعدات الكويتية للدول العربية الشقيقة، مما تمت الإشارة إليه على صفحات الكتاب في الفصول السابقة.

الشؤون والإعلام

حينما تولى سمو الشيخ صباح الأحمد مسؤولية دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وضع نصب عينيه الاهتمام بدعم وتأهيل الشباب الكويتي، ثقافيًّا وفكريًّا، باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل، وبوصفهم السواعد القوية التي ستسهم في نشر رسالة الكويت في محيطها، وتساعد في تنمية الكويت في مجالاتها كافة.

وبطبيعة الحال، اعتمد سموه على مجموعة من رجالات الكويت من الرواد وحملة مشاعل التنوير، الذين اضطلعوا بتنفيذ سياسات الدائرة.

وخلال تلك الفترة تم إنشاء عدد من المؤسسات الفنية والرياضية التي أسهمت في الاستفادة من طاقات الشباب الكويتي، مما أدى إلى ظهور حركة مسرحية كان لها موقع الريادة في المسرح في منطقة الخليج. كما أنشأ مركز رعاية الفنون الشعبية الذي أسهم في الحفاظ على التراث الكويتي. بالإضافة إلى الأندية الرياضية التي تطورت، فأصبح للحركة الرياضية موقع متميز، وخصوصًا في المجالين العربي والآسيوي.

وعندما تولى الشيخ صباح الأحمد مهام دائرة المطبوعات والنشر، كان مدركًا لأهمية النشر والإعلام، في مشروع التنمية في الكويت من جهة، وفي الدور الذي أرادت أن تضطلع به الكويت لدعم الثقافة في أرجاء العالم

العربي، من جهة أخرى. بالإضافة لأهمية الثقافة كمشروع أرادت أن تتميز به الكويت، لذا كانت أولى اهتمامات سموه إنشاء مطبعة الحكومة، لتتولى تلبية احتياجات المؤسسات الحكومية من النشر، وخصوصًا دائرة المعارف. بل أن سموه أولى اهتمامًا بإرسال بعثات الطلاب الكويتيين إلى الخارج للتدريب على فنون الطباعة، كما اهتمت الدائرة بإحياء التراث العربي عن طريق نشر المخطوطات القديمة وتحقيقها.

لقد كان وعي سمو الشيخ صباح الأحمد بأهمية دور الثقافة في المجتمع الكويتي كبيرًا، وخصوصًا بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الكويت في دعم الثقافة خارج الكويت بتوفير المصادر المعرفية للمواطن العربي، وهو الدعم المهم الذي قدمته الكويت مبكرًا في مجال الثقافة والفن والفكر.

وكان سمو الشيخ صباح الأحمد مدركًا لأهمية توثيق التاريخ، لذا حرص على تشكيل لجنة خاصة لكتابة تاريخ الكويت برئاسة المؤرخ العربي الكبير د. أحمد مصطفى أبوحاكمة، لإعادة كتابة تاريخ الكويت.

وسوف يقف تاريخ العرب الثقافي الحديث أمام إنجاز ثقافي مهم قامت به الكويت في التنمية الثقافية العربية، وهو إطلاق مجلة «العربي» سفيرة الكويت الثقافية إلى أمتها العربية، والتي تمت بتوجيه مباشر من سمو الشيخ صباح الأحمد حينما كان رئيسًا لدائرة المطبوعات والنشر عام ١٩٥٨.

رسالة الكويت الثقافية

الحقيقة أنه عند تناول الدور الكويتي لدعم الثقافة في العالم العربي، ينبغي لنا أن نتوقف لإلقاء الضوء على التجربة الثقافية الكويتية التي قدمت الكثير للعالم العربي، من خلال نموذج ذي سمات فريدة أثبت قدرة الثقافة على تجاوز الحدود الإيديولوجية، وأصبحت الكويت بفضل تلك التجربة الاستثنائية مركزًا إشعاعيًّا ثقافيًّا يمتد إلى

محيطها العربي، وهو النموذج الذي يعود إلى وعي أصيل وعميق بأن الثقافة يجب أن تكون أحد المحاور الأساسية لأي عمل عربي مشترك، فعندما قررت الكويت أن تقتطع جزءًا كبيرًا من دخلها القومي تقدمه لدعم المجتمعات الأخرى في المجال الثقافي، فإنها كانت تؤكد اختيارها الثقافة والتنوير عنوانًا لرسالتها السياسية في سعيها لترسيخ دورها الثقافي المميز.

فقد عدت الكويت، من خلال السياسات الثابتة التي انتهجتها في الشأن الثقافي، من أنشط الدول العربية التي أسهمت، ولا تزال، في دعم التنمية العربية بشكل عام، بدءًا من المساهمة في إنشاء المعاهد والجامعات، وصولًا إلى إنشاء المراكز الثقافية، ودعم المؤسسات الثقافية العربية.

وتباينت وتنوعت الإسهامات التي تقدمها الكويت للثقافة العربية، سواء من خلال الإصدارات الثقافية التي اتسمت برصانة الموضوعات، مع الحرص التام على أن تكون أسعارها زهيدة في مقدور القراء العرب كافة، والقدرة على الوصول إلى أبعد نقطة جغرافية، أو من خلال دعم البحث العلمي من خلال مؤسسات بينها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، التي خصصت جوائز قيمة لدعم الباحثين والعلماء العرب من أصحاب المشروعات العلمية المتميزة. وهي إنجازات لافتة يشهد بأهميتها الجمهور العربي والمثقفين العرب قبل أهل الكويت، وكان سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد شريكًا رئيسًا في كل من هذه الإنجازات.

وقد ارتبط دور الكويت الثقافي في المحيط العربي، إما بصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد من خلال المسؤولية المباشرة، أو من خلال مشاركته في الحكومة التي أنجزت تلك المشروعات، أو عبر توجيه سموه المباشر من خلال وزارة الخارجية لدعم هذا الدور الثقافي، وقد استمر هذا الدعم عندما أصبح سموه رئيسًا للوزراء، ثم أميرًا لدولة لكويت.

ومما يحسب للمشروع الثقافي الكويتي، ابتعاده التام عن العوامل الإيديولوجية والسياسية، التي كانت من بين أسباب عدم نجاح مشروعات أخرى.

فقد استنت الكويت لنفسها، سلطةً ودولةً، سُنةً صبغت بها طبيعتها؛ دولة تتمتع بسقف عالٍ من الحرية، ولا تتدخل في حرية الرأي. وقد استضافت الكويت مؤتمرات كثيرة منذ خمسينات القرن الماضي وحتى اليوم، شارك في كل منها أسماء مئات من الكتاب العرب تناولوا بالنقاش عديد الموضوعات في شؤون الفكر والثقافة كافة، ولم تشهد أي منها تدخلًا من أي نوع في أعمال اللجان أو توجيه لغة الخطاب أو التوصيات، بل إن الكثير من المؤتمرات التي عقدت في الكويت كانت تتعرض لموضوعات شديدة الحساسية، من دون أن تتعرض المؤتمرات أو القائمين عليها لأي لون من ألوان العتاب من أي جهة في الدولة.

وتجدر الإشارة أن الدور الثقافي للكويت، كقوة ناعمة، لم يكن حكرًا على المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الدولة المختلفة، بل امتد إلى المبادرات الإنسانية الأهلية والشخصية التي قام بها أبناء الكويت منذ زمن بعيد، وبينهم عدد كبير من المبدعين وحملة مشاعل التنوير الذين شاركوا في بناء هذا الدور الثقافي للكويت عبر إسهاماتهم المتميزة فكرًا وإنتاجًا، أو تأسيسًا للعمل الثقافي والتنويري والإبداعي الذي جعل من الكويت مركز إشعاع ثقافي دائم.

والمتتبع لتاريخ الكويت يعلم أن أحد أبرز سمات الهوية الكويتية يتجسد في تبني أسس التعليم والمعرفة والثقافة المستنيرة، بالإضافة إلى الانفتاح على شعوب العالم وتقدير علاقات الصداقة والتحالف في مساعيها، وترك الأثر الطيب والسمعة الحميدة، وهي السمات التي استمدتها الشخصية الكويتية من طبيعتها التجارية، وما اقتضته متطلبات تنمية الحركة الاقتصادية عبر التجارة، لذا كان السعي الدائم لأن تكون الكويت أحد أهم مراكز تصدير الثقافة العربية.

وما من شك أن هناك عامل سياسي مهم له أثر بالغ التأثير في الواقع الثقافي، وهو نظام الحكم الديمقراطي، فقد وفد الكويتيون إلى أرض بكر، واختاروا لأنفسهم نظام الحكم الملائم القائم على السؤال ومبدأ القضاء المستقل، ومن الطبيعي أن يكون مناخ الحرية والديموقراطية حاضنًا للإبداع والتطور الثقافي.

فقد عرفت الكويت ظاهرة ثقافية مهمة عرفت بـ «المواسم الثقافية» انطلقت في عام ١٩٥٥، ودعت إليها الكويت مجموعة منتقاة من أبرز المفكرين العرب في مختلف التخصصات من الرجال والنساء. وامتدت هذه المواسم حتى الموسم الخامس والأخير عام ١٩٥٩، وكانت بمثابة فرصة لتعريف اللجنة الثقافية العربية بالكويت، وإطلاع المواطن في الكويت على أفكار وآراء النخبة الثقافية العربية بهدف إثراء الحياة الثقافية الكويتية.

وفي ديسمبر ١٩٥٨، استضافت الكويت المؤتمر الرابع للأدباء العرب بمشاركة وفود ستة عشر دولة عربية، وجاء انعقاده في الكويت بعد القاهرة ودمشق وبيروت، وهكذا وضعت الكويت - حتى قبل الاستقلال - مكانة مرموقة في الفضاء الثقافي العربي، الذي ترسخ بعد ذلك مع استقلال الكويت عام ١٩٦١.

وهنا لابد من إلقاء الضوء على بعض المشروعات الثقافية العربية العملاقة التي انطلقت من الكويت ولها ارتباط بدور الكويت الثقافي، والتي كان سمو الأمير شريكًا أساسيًّا في إنجازها ورعايتها.

صباح الأحمد و«العربي»

يعد شهر ديسمبر من عام ١٩٥٨، موعدًا بارزًا في تاريخ الثقافة الكويتية، إذ إنه الشهر الذي شهد ميلاد العدد الأول من «مجلة العربي» وصدوره، التي اعتبرت سفيرة الكويت الثقافية للعالم قبل إعلان الاستقلال، وقد أريد لـ «العربي» أن تكون صوتًا ثقافيًّا تكتبه أقلام عربية خالصة، تتوجه إلى أمتها العربية كافة، بمعزل عن صراعات السياسة وخلافات الملل والنحل، لتكون مجلة كل العرب.

وقد جاء في أول افتتاحية للعربي (حديث الشهر)، «لو أن بلاد العرب جميعًا جلست إلى مائدة مستديرة وكشفت بالحساب عما أدته للعروبة من خير، لتهلل وجه الكويت على صغره للذي صنع».

وكانت فكرة إصدار «العربي»، كما يقول د. سليمان العسكري، رئيس تحرير العربي الأسبق، «حلمًا يراود محبي الثقافة العربية في الكويت، وتجسيدًا لرغبتهم في الانتماء إلى جمع عربي شامل يضم حاضرهم، كما حدد مصيرهم من قبل. وتطور الحلم حتى أصبح مطبوعة ثقافية شاملة تصدر من الكويت، ولكنها تسكن في كل بيت عربي».

كانت البداية عندما شعرت حكومة الكويت بحاجتها إلى دائرة حكومية تقوم بكل ما تحتاج إليه الدولة من مطبوعات، وأن تصدر المجلة الرسمية الوحيدة (الكويت اليوم). ومن هنا جاء إنشاء دائرة المطبوعات التي ترأسها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد. وحين طرحت وقتئذ فكرة إصدار مجلة أدبية ولاقت استحسانًا وتشجيعًا من سمو الشيخ صباح الأحمد.

فقد ارتأت حكومة الكويت - آنذاك - أن تسهم في ملء فراغ الساحة الثقافية العربية إثر توقف بعض المجلات الثقافية العربية، على أن يتم ذلك بأسلوب يختلف عما انتهجته بعض الدول الأخرى في استخدام المطبوعات لأغراض دعائية في معظم الأحيان، وكان القرار في الدائرة، ومنذ اللحظات الأولى، تجنب استخدام «العربي» كوسيلة للإعلان أو الترويج لأفكار غير مستنيرة.

وكما قال الأستاذ بدر الخالد مدير دائرة المطبوعات في ذلك الوقت: «لقد ساهم المناخ الديمقراطي، الذي ساد الكويت منذ وقت مبكر، وقبولهم الشورى والمشاركة، في إدارة دفة شؤون البلاد في تقبل المسؤولين في الحكومة لهذا الأمر».

وبتوجيه من سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، انطلق الشاعر الكبير أحمد السقاف نائب المدير إلى بغداد وبيروت والقاهرة لاختيار رئيس تحرير، وتأسيس وشراء أرشيف للمجلة، وتم الاتفاق مع د. أحمد زكي، رئيس

جامعة القاهرة الأسبق، ليصبح أول رئيس تحرير للمجلة. كما تم الاتفاق على تأسيس أرشيف قوي، من خلال التزود بنسخة من أرشيف مجلة الهلال المصرية، كبرى الدوريات العربية في ذلك الوقت.

وانطلقت «العربي» في الأول من ديسمبر عام ١٩٥٨، مطبوعة كويتية عربية، تقدم الثقافة العربية بأطيافها المختلفة، وبينها الثقافة العلمية، للقراء العرب في الأقطار العربية كافة، ولكي تعرف القارئ العربي أيضًا بكل بقعة من بقاع الوطن العربي. واستمرت مسيرة العربي ولم تتوقف عن الصدور إلا خلال فترة الغزو الغاشم.

ومع استمرار مسيرتها المتميزة تطورت «العربي»، وأصدرت عدة مطبوعات أخرى: «العربي الصغير» و«العربي العلمي» و«كتاب العربي» الذي وثق لكتابات النخبة العربية بشكل ممنهج.

وأصبحت «العربي» جوهرة التاج في المطبوعات الثقافية العربية، تصل إلى كل مكان بسعر زهيد، يقل حتى عن سعر الصحف اليومية في بعض البلدان العربية، وقد حصلت على جوائز عديدة، منها: جائزة أفضل إنجاز ثقافي، من قبل مؤسسة سلطان العويس الثقافية عام (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) في الدورة السابعة.

ويُذكر أن صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، عندما كان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية ووزيرًا للإعلام آنذاك (يناير ١٩٨٤) أرسل إلى مجلة «العربي»، بمناسبة اليوبيل الفضي، رسالة جاء فيها «بوحي من انتماء الكويت للأمة العربية، وتأصيلًا لسياسة البلاد في إشاعة الفكر والثقافة العربية، صدرت مجلة العربي منذ ٢٥ عامًا. والذي يتابع المجلة عن كثب سيجد أنها تجسد – بتوجهها الفكري العربي – قومية الثقافة، بحيث تكون في متناول القارئ العربي من المحيط إلى الخليج». وأضاف سموه «أن الكويت لا تصدّر النفط فحسب، بل تسعى إلى توظيف عائداتها توظيفًا تنمويًّا يتجاوز حدود بلادنا، ومجلة «العربي» هي نموذج لهذا التوظيف التنموي الثقافي، فهي مجلة الإنسان العربي في كل أرض عربية».

وهي إشارة واضحة على حرص سموه على الدور التنموي الكويتي الذي تقدمه الكويت من خلال دعمها للثقافة داخل الكويت وخارجها في أرجاء العالم العربي.

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

في تقديمه لكتاب «الكويت والتنمية الثقافية» أشار وزير الإعلام الأسبق، رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المرحوم الشيخ سعود الصباح إلى كون «ميلاد المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ضرورة وطنية، جاءت تعبيرًا عن بدء مرحلة جديدة انتقلت فيها إلى الدولة مسؤولية التخطيط لعملية التنمية الثقافية، حيث كانت رعاية الدولة للثقافة والمثقفين سمة أساسية من سمات الكويت الحديثة، ولم تكن مرتبطة باهتمام طارئ أو ظروف استثنائية، بل إن هذه الرعاية تجاوزت المثقف الكويتي لتشمل المثقف العربي أينما كان».

وقد جاء إنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت انعكاسا لهذا اليقين في الدور الثقافي لدولة الكويت، وفي ١٧ يوليو ١٩٧٣، صدر المرسوم التاريخي بإنشاء المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والذي حددت المادة الثانية منه أهداف المجلس فيما يلي: «يعنى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ويعمل في هذه المجالات، على تنمية وتطوير الإنتاج الفكري وإغنائه، وتوفير المناخ المناسب للإنتاج الفني والأدبي، ويقوم باختيار الوسائل لنشر الثقافة، ويعمل على صيانة التراث والقيام بالدراسات العملية فيه، ويسعى إلى إشاعة الاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة ونشرها وتذوقها، كما يعمل على توثيق الروابط والصلات مع الهيئات الثقافية العربية والأجنبية. ويضع خطة ثقافية تستند إلى الدراسات الموضوعية لاحتياجات البلاد».

ويعتبر المجلس واحدًا من أبرز المؤسسات الثقافية في العالم العربي، وقد لعب منذ انشائه دورًا مركزيًّا في التخطيط والتنمية الثقافية، ولعل الدور الأكبر والأهم للمجلس يعتمد على محورين أساسيين:

١ – النشر الثقافي.

٢ – تنشيط الحياة الثقافية والفنية.

ويتمثل نشاط النشر في الإصدارات الثقافية والفكرية الرصينة، وفي مقدمتها: سلسلة «عالم المعرفة» التي انطلقت عام ١٩٧٨، وهي بحق وبشهادة الكثير من المثقفين العرب، جوهرة التاج في الإصدارات العربية، كما أصدر المجلس مجلة «عالم الفكر»، و«الثقافة العالمية»، و«جريدة الفنون». إضافة إلى سلسلتي «إبداعات عالمية»، و«المسرح العالمي».

وتعد مطبوعات المجلس من أهم أدوات رسالة الكويت الثقافية إلى عالمها العربي، خصوصًا وأنها اتسمت بالتنوع وجدية الموضوعات، مع قلة تكلفتها على القارئ العربي، والأهم من ذلك، ما اتسمت به من التنوع الكبير، واستقطاب الطاقات الفكرية والإبداعية العربية دون تمييز، إلا رصانة وجودة العمل.

تنشيط الحياة الثقافية

أما المجال الثاني الذي يتعلق بتنشيط الحياة الثقافية، فقد تجلى من خلال العدد الكبير من المهرجانات والندوات والأسابيع الثقافية سواء في داخل أو خارج الكويت.

وفي هذا الإطار اهتمت الكويت مبكرًا بإنشاء معرض دولي سنوي للكتاب، يُعد اليوم أحد أهم ملامح دور الكويت الثقافي، وهو الثالث من حيث الميلاد عربيًّا بعد القاهرة وبيروت.

كما تمثل المهرجانات والندوات دورًا مهمًّا ومؤثرًا في التواصل العربي والعالمي، من خلال استضافة الكويت للخبراء والفنانين والمثقفين والمفكرين من مختلف دول العالم، عبر المناسبات والمهرجانات الثقافية وبينها مهرجان القرين الذي كان سمو الأمير حريصًا على رعايته خلال تولي سموه رئاسة مجلس الوزراء.

الخطة الشاملة للثقافة العربية

لا شك أن أي تناول للتنمية الثقافية العربية لا يمكن إلا أن يتوقف بالذكر عند أحد المشروعات البارزة، والعملاقة، والمعروفة بـ «الخطة الشاملة للثقافة العربية»، فهي الخطة التي حملت الكويت على عاتقها، أميرًا وحكومة ومؤسسات ثقافية، وفي المقدمة منها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، استضافة أعمال الخطة. وقد تجلى اهتمام الكويت الكبير بالثقافة العربية وتجلياتها العربية، ليس فقط من خلال استضافة أعمال الخطة، بل تأكيد قيادات دولة الكويت على اهتمامهم الشخصي بهذا المشروع الضخم، وتقديرهم خلال حرص أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد، وولي عهده ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء كافة وفي مقدمتهم الشيخ صباح الأحمد حينما كان وزيرًا للخارجية آنذاك، على استقبال أعضاء لجنة الخطة العرب قبل بدء الاجتماعات، وكانت ضمت عددًا من كبار المفكرين العرب برئاسة الدكتور عبدالعزيز حسين، وكان مقررها واحدًا من أهم المثقفين في العالم العربي هو المرحوم الدكتور شاكر مصطفى من سورية. وقدمت الكويت مقرًّا للجنة إلى جانب كثير من التسهيلات الأخرى التي أسهم في تقديمها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وكان أمينه العام في ذلك الحين الشاعر المرحوم أحمد مشاري العدواني.

وحددت اللجنة لنفسها عددًا من الأهداف التي تتعلق بتطوير الأسس الفكرية باعتبار أن الثقافة هي أهم أركان البناء الحضاري، والعمل على إبراز الهوية الثقافية العربية والأساسية، وتحديد وسائل التخطيط الثقافي الشامل

وطرائقه، وما يتصل بذلك من استغلال للطاقات والخبرات البشرية المتاحة، وتمويل المشاريع الثقافية والتشريعات اللازمة للتنمية الثقافية وكل ما يساعد على تحقيق التكامل الثقافي على المستويين الوطني والقومي، مع توسيع نطاق التفاعل الثقافي مع بقية ثقافات العالم، وتستوي في ذلك ثقافات العالم الثالث وثقافات المجتمعات المتقدمة الحديثة.

وقد تطلب ذلك كله كثيرًا من الجهد والوقت ولكنه كان بداية المطاف فحسب. فقد وضعت لذلك برنامج عمل طويلًا ودقيقًا يعتمد أساسًا على عقد عدد من الندوات لمناقشة ودرس تلك المجالات المختلفة التي حددتها اللجنة في عشرة مجالات تندرج تحتها مجموعة من المواضيع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى التخطيط الثقافي. وفي الفترة من منتصف أكتوبر ١٩٨٢ وحتى يونيو ١٩٨٤ عُقدت سبع وعشرون ندوة في الكويت. وكانت كل ندوة تستغرق يومين لمناقشة موضوع واحد في عدد من الأوراق والبحوث، وبذلك تمت مناقشة أكثر من سبعين بحثًا، كما شارك فيها أكثر من ستمئة مفكر ومبدع ومتخصص وكاتب وفنان من جميع أنحاء الوطن العربي. ثم نشرت هذه البحوث مع قصة قيام اللجنة ذاتها وتحليل دقيق لأهم النتائج والتوصيات في ستة مجلدات من القطع الكبير والطباعة الفاخرة الأنيقة، وأشرفت الكويت أيضًا على ذلك العمل الرائع وكان ذلك عام ١٩٨٦، وطبع منها ٦ آلاف نسخة، تم إهداؤها للمؤسسات الثقافية العربية ومراكز البحوث والجامعات في الدول العربية.

وقد جاء في توصيات اللجنة أن «اللجنة تدين للكويت، أميرًا وولي عهد وحكومة وشعبًا، بأعمق الشكر وأخلصه على المعونة المادية والمعنوية التي نالتها منها».

وعدت الخطة الشاملة للثقافة العربية إنجازًا غير مسبوق، ووصفت باعتبارها دليلًا لكل المؤسسات الثقافية الرسمية والشعبية.

واستمرارًا لدور الكويت في تطوير الخطة الشاملة للثقافة العربية، استجابت لقرار وزراء الثقافة العرب في نوفمبر ٢٠٠٦ باستضافة اجتماع الخبراء العرب لتحديث الخطة، بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم خلال الفترة (٢٦ – ٢٨) أغسطس ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى شراكتها في كافة لجان تطويرها اللاحقة لذلك التاريخ.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

لا يمكن فصل الاهتمام بالعلوم عن استراتيجية الكويت في ضرورة دعم التنمية الثقافية في العالم العربي، وهي استراتيجية تعود بشائرها إلى إصدار مجلة العربي التي كان أول رئيس تحرير لها إضافة إلى موسوعيته الثقافية عالـمًا متخصصًا أسبغ فكرة تبسيط العلوم والاهتمام بها على صفحات المجلة منذ أعدادها الأولى. لكن الكويت ارتأت أن تعبر عن دعمها للعلوم بشكل مباشر لاحقًا، وعبر مؤسسة أقيمت من أجل هذا الهدف وهي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

يقول الدكتور عدنان شهاب الدين في تقديمه للخطة الاستراتيجية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (٢٠١٢ – ٢٠١٦):

«لقد دأبت الكويت، قيادة وحكومة وشعبًا، منذ نشأتها على تقدير العلم وإكبار التعليم، وأولتهما اهتمامًا بالغًا وأولوية كبيرة، حتى حينما كانت الحياة فيها صعبة والاقتصاد متواضعًا والموارد المتاحة شحيحة، وحينما جاءت حقبة ثروة النفط ضاعفت دولة الكويت اهتمامها بالعمل والتعليم».

وأضاف قوله: «إذا كان للمؤسسة أن تفخر بإنجازاتها على مدى خمسة وثلاثين عامًا، فإنها بحاجة من حين لآخر للارتقاء بكفاءة أعمالها، وإعادة توجيه أنشطتها نحو أولويات التنمية العلمية والاقتصادية المتغيرة في حدود مواردها المتاحة، وهذا ما سعت إليه المؤسسة منذ ٢٠١٠ حين بدأت، بتوجيه من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه، رئيس مجلس إدارة المؤسسة، بإعداد خطة جديدة بمساعدة مجموعة من المستشارين العالميين والخبراء المحليين، لتمكين المؤسسة من مواصلة أعمالها، وتحقيق رسالتها النبيلة المتمثلة في تحفيز ودعم القدرات البشرية والاستثمار في تنميتها، وكذلك دعم مبادرات تسهم في بناء قاعدة صلبة للعلم والتكنولوجيا والإبداع.

وقد أنشئت المؤسسة بمرسوم أميري في ديسمبر ١٩٧٦ (مؤسسة خاصة ذات نفع عام) ويترأس صاحب السمو أمير البلاد مجلس إدارتها، وتعتبر من هيئات النفع العام التي تتلقى دعمًا من الشركات المساهمة بمقدار ١٪ من صافي الربح السنوي لتلك الشركات.

وتهدف المؤسسة إلى:

١. دعم الأبحاث الأساسية والتطبيقية من خلال المنح.

٢. تقديم المنح والجوائز والمكافآت لدعم التطور الفكري في الكويت والأقطار العربية الأخرى.

٣. تشجيع ودعم وتنمية مشاريع البحوث والبرامج العلمية المشتركة بين الهيئات العلمية الكويتية من جهة والعربية والدولية من جهة أخرى، ومنح الجوائز التقديرية والتشجيعية للباحثين والمؤلفين والمترجمين في مجالات العلوم المختلفة.

وجاء إنشاء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمبادرة من أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح – رحمه الله – عندما كان وليًّا للعهد ورئيسًا لمجلس الوزراء، وبدعم ومساهمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وتقوم المؤسسة سنويًّا بتقديم مجموعة من الجوائز لتدعيم البحوث العلمية في الكويت والبلاد العربية والإسلامية.

ومن هذه الجوائز:

جائزة الكويت

وهي أكبر جوائز المؤسسة، وتمنح للعلماء والباحثين المتميزين. وتخصص المؤسسة سنويًّا خمس جوائز لأبناء الكويت، وخمس أخرى لأبناء الدول العربية، في خمسة حقول: هي العلوم الأساسية، والعلوم التطبيقية، والعلوم الاقتصادية والاجتماعية، والفنون والآداب وإحياء التراث العلمي العربي والإسلامي.

وتبلغ قيمة الجائزة (٣٠,٠٠٠ د.ك) ثلاثون ألف دينار كويتي.

هذا بالإضافة إلى جائزتي المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، وجوائز المؤلفين والمترجمين في معرض الكويت للكتاب (توقفت ٢٠١٢) وجوائز الزراعة وجوائز أفضل بحث.

جائزة الإنتاج العلمي

وهي مخصصة لتكريم النخبة من أبناء الكويت من مجلة الدكتوراه وتبلغ قيمتها (١٠,٠٠٠ د.ك) عشرة آلاف دينار كويتي.

جائزة المؤسسة التقديرية

وتقدم سنويًّا للأشخاص الذين أسهموا مساهمة علمية وفكرية في قضايا المعرفة، وقدموا خدمات جليلة لدولة الكويت، وقيمتها ثلاثون ألف دينار كويتي.

وتشير إحصائيات المؤسسة إلى أن قطار الجوائز قد انطلق عام ١٩٧٩ بهدف الإسهام في دعم الإنتاج العلمي العربي بشكل عام، كجزء من إسهام الكويت في النهضة العلمية العربية، ودعم نشاط العلماء العرب سواء في الدول العربية أو المهجر.

وقد أسهمت جائزة الكويت في مساعدة الكثير من العلماء العرب والباحثين في النهوض بمراكز الأبحاث التي يعملون بها، وتشجيعهم على الاستمرار في العمل على تطوير الإنتاج العلمي بما يعود بالفائدة على الشعوب العربية، والإنسانية جمعاء.

وتسعى المؤسسة من خلال هذه الجوائز إلى إيجاد صلات بين الباحثين في الكويت، لتحقيق الاستفادة ونقل الخبرات، وبناء قاعدة علمية قوية.

جائزة الكويت الإلكترونية

انطلقت هذه الجائزة برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، بهدف تشجيع الإبداع في المحتوى الإلكتروني، وخصصت لها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي جوائز نقدية تصل إلى (٥٠,٠٠٠ د.ك) لكل دورة، وتعتبر جائزة الكويت الإلكترونية هي الجائزة المعتمدة في دولة الكويت من قبل الجائزة العالمية للمعلوماتية، وهي الجائزة الدولية المعتمدة من المحتوى الإلكتروني من قبل الأمم المتحدة (غايد).

ووفق اتفاقية التعاون الموقعة بين الجائزتين، تعتبر المشاريع الفائزة في جائزة الكويت الإلكترونية هي المشاريع الرسمية التي تمثل دولة الكويت في المنافسات الدولية، وقد انطلقت الدورة الأولى عام (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩).

ويعود نجاح المؤسسة في أداء رسالتها إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لهذه الجوائز، والعمل على تطويرها بهدف تحقيق أكبر فائدة للعلماء والباحثين العرب ونظرائهم في الكويت.

ويحرص سمو الأمير على استقبال الفائزين الذين يحضرون إلى الكويت لتسلم الجوائز، في الاحتفال السنوي الذي يقام في المؤسسة.

البعد العلمي في التعاون الدولي

تشير التقارير إلى اهتمام سمو الأمير بالبعد العلمي في التعاون العالمي، إذ أن سموه أبدى اهتمامًا دائمًا ببناء علاقات علمية مع الدول المتقدمة، من خلال إشراك العلماء الكويتيين الشباب في برامج مراكز البحوث والجامعات العالمية، بهدف بناء قاعدة علمية كويتية متقدمة، واستخدام القنوات الدبلوماسية في إبراز دور العلماء الكويتيين في المحافل الدولية، وإقامة مشروعات علمية عملاقة داخل الكويت، مثل مشروعات الطاقة الشمسية. بالإضافة إلى اهتمام سموه الشخصي بتكريم العلماء العرب، وحضوره شخصيًّا حفلات توزيع الجوائز.

ورغبة في تطوير أداء المؤسسة، حرص سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، على تشكيل لجنة منتقاة من الخبراء (اللجنة العليا لتطوير البحث العلمي في الكويت) في عام ٢٠٠٧، لمراجعة تنظيم وأداء عمليات البحث والتطوير ورفع التوصيات فيما يتعلق بإعادة هيكلة مجالات العلوم والتكنولوجيا والإبداع وتقدمها في الكويت. وقدمت اللجنة توصياتها لتعزيز وتقوية المنظومة والثقافة الشاملة للعلوم والتكنولوجيا والإبداع.

وفي إطار تطوير وتقييم الأداء قامت المؤسسة عام ٢٠٠٩ بإعداد خطة استراتيجية جديدة لتعديل الرؤية والرسالة، وتحديد الأهداف الرئيسة للاستراتيجية والنتائج المتوقعة. وقد تضمنت أربعة أهداف رئيسة هي:

١ – الإسهام في تطوير ونشر وتعلم العلوم، ودعم الموهوبين والمتميزين، والمساعدة على تطوير الثقافة العلمية، والبيئة الممكنة لذلك في دولة الكويت.

٢ – دعم قدرات البحث العلمي في المؤسسات العلمية الوطنية، وتعزيز التعاون والتكامل فيما بينها.

٣ – دعم الإبداع والمساعدة على تطوير الروابط اللازمة للتطبيقات التجارية في إطار منظومة العلم والتكنولوجيا.

٤ – تحفيز تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية للقطاع الخاص، وكذلك المشاركة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

مطبوعات المؤسسة

بدأ قسم التأليف والترجمة والنشر في المؤسسة، ومنذ العام ١٩٨٢، في إصدار مجموعة من المطبوعات المتميزة، ضمت الكتب والموسوعات والدراسات المتخصصة الرصينة في مجالات المعرفة المختلفة، ودعم إحياء اللغة العربية في مجالات العلم، ومساندة حركة التعريب العلمي في الوطن العربي.

وتصدر المؤسسة «مجلة العلوم»، وهي في معظمها مترجمة من مجلة العلوم الأمريكية، والتي تصدر بعدة لغات بهدف نشر المعرفة العلمية في الوطن العربي، كجزء من رسالة الكويت في فتح مجالات التثقيف وإشاعة المعرفة لدى المواطن العربي وطلاب الجامعات والمدارس.

كما تصدر المؤسسة «مجلة التقدم العلمي»، والتي تقوم بنشر المقالات العلمية التي تعكس أهمية التقدم العلمي كجزء أساسي من رسالة المؤسسة.

دار الآثار الإسلامية

تعتبر «دار الآثار الإسلامية» أحد النماذج المتميزة في دعم رسالة الكويت الثقافية إلى العالم الخارجي، عبر الاحتفاء بالكنوز الإسلامية على مر العصور، وتسليط الضوء على فنون هذه الحضارة العظيمة. وتحظى الدار بدعم مباشر من حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، خصوصًا في معارضها الخارجية التي تحمل رسالة السلام والمحبة من الكويت إلى شعوب العالم.

الهيكل القانوني للدار مزيج بين القطاعين العام والخاص والعنصر الأساسي يتمثل في مجموعة الصباح الأثرية القيمة التي تعتبر من أندر وأهم المجموعات الإسلامية في العالم، وتعود ملكيتها للشيخ ناصر صباح الأحمد وعقيلته الشيخة حصة صباح السالم؛ المشرف العام على الدار.

وتمثل «مجموعة الصباح» كنزًا حضاريًّا لا يقدر بمال، ويقدم بانوراما فنية راقية للحياة في مختلف العصور الإسلامية، من خلال أشكال الأواني والسجاد والأسلحة المختلفة، تصل إلى أكثر من عشرين ألف تحفة، اجتهد الشيخ ناصر صباح الأحمد في جمعها من مختلف بقاع العالم، ليكون كنزًا معرفيًّا إسلاميًّا مهمًّا.

ولم يقتصر تطور الدار على هذا الدور، إذ يواصل أصحاب المجموعة تطويرها، من خلال حرصهم على اقتناء التحف التي تمثل كافة الخامات والتقنيات، والتي تحتفظ بكل سمات الفن من بلاد المسلمين، وتضم ما يربو على ٣٠،٠٠٠ تحفة، تمتد جغرافيًّا على اتساع العالم الإسلامي من إسبانيا إلى الصين، وزمنيًّا ما بين القرن الأول والثالث عشر الهجري/ السابع والتاسع عشر الميلادي.

وتقدم الدار برنامجًا ثقافيًّا سنويًّا متنوعًا ومتميزًا من خلال التعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، من خلال استضافة ضيوف من مختلف دول العالم، للحديث في القضايا الفنية والثقافية. وتغلب اللغة الإنجليزية على برامج الدار؛ بهدف إيصال الرسالة الثقافية إلى أكبر شريحة من الأجانب في الكويت، ومنهم سفراء وخبراء، بهدف نقل رسالة الكويت الثقافية، وتسليط الضوء على إسهام الكويت في الحضارة الإسلامية.

كما تسعى الدار، من خلال البرنامج، إلى تسليط الضوء على الفنون التراثية الكويتية وتقديمها للمقيمين العرب والأجانب.

وقد حظيت الدار برعاية وحضور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد لافتتاح المقر الجديد لدار الآثار الإسلامية في مبنى المستشفى الأمريكاني، بعد الدمار الذي أصاب متحف الكويت الوطني خلال الغزو العراقي الغاشم عام ١٩٩٠.

وقد قامت الدار بتمويل مشروع حفريات الآثار الإسلامية في قرية (البهنسة) في صعيد مصر. كما قامت بتمويل بعثة كويتية – مصرية لاكتشاف طريق القوافل الذي هو أحد طرق التجارة الإسلامية في سيناء بمصر.

ذخيرة الدنيا

على صعيد آخر، تقدم الدار مساهمة فريدة في تسليط الضوء على فنون الحضارة الإسلامية، من خلال معرض متنقل هو معرض «ذخيرة الدنيا»: فنون الصياغة الهندية في العصر المغولي، ويعتبر من أهم المعارض وأكثرها شهرة، والتي قدمتها الدار لإطلاع العالم على كنوز الحضارة البشرية.

وقد تنقل المعرض، الذي يضم أكثر من خمسمائة مجموعة رائعة من المجوهرات المرصعة بالأحجار الكريمة من سلالة المغول في الهند، حول العالم لعقد من الزمان تقريبًا قبل أن يعود إلى الكويت فقد تم افتتاحه في المتحف البريطاني في لندن في ١٦ مايو ٢٠٠١، وبعد ذلك سافر إلى الولايات المتحدة، وتم عرضه في متحف متروبوليتان للفنون في نيويورك، ومتحف كليفلاند في ولاية أوهايو، ومتحف الفنون الجميلة في هيوستن، ومتحف سانت لويس للفنون في ولاية ميسوري. ومن الولايات المتحدة انتقل إلى أوروبا، حيث استقر في متحف ريال

بالاسيو – متحف التراث الوطني في إسبانيا، ومتحف كونست الفراء الإسلامي في غروبيوس مارتن - برلين في ألمانيا، ومتحف اللوفر في فرنسا، ومتاحف كل من الكرملين، ومتحف الأرميتاج في روسيا. كانت المحطة الأخيرة للمعرض جولة في آسيا، حيث زار متحف الحضارات الآسيوية في سنغافورة، قبل أن ينهي جولته العالمية في ماليزيا في متحف الفنون الإسلامية في ٢١ ديسمبر ٢٠١٠.

رعاية المؤسسات الخاصة

لم يقتصر العطاء الثقافي الكويتي إلى الأمة العربية على المؤسسات الحكومية فحسب، بل إن المبادرات الفردية والعمل الأهلي لعب دورًا مهمًّا في هذا الجانب، وتميز العطاء الكويتي بشكل عام بالتنوع والتوسع بين المؤسسات الأهلية والعامة، وتحظى هذه المؤسسات بدعم ورعاية سمو الأمير باعتبارها جزء من رسالة الكويت الثقافية.

ومن المؤسسات التي لها دور بارز في حمل رسالة الكويت الثقافية إلى أمتها العربية:

١ – مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري.

٢ – دار سعاد الصباح.

مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري

أنشئت في القاهرة عام ١٩٨٩، وقد أعلن الشاعر عبدالعزيز سعود البابطين في القاهرة عند الإعلان عن جوائز دورة أبي تمام الطائي والاحتفال باليوبيل الفضي التي أقيمت في مراكش أكتوبر ٢٠١٤، أن المؤسسة اختارت القاهرة للانطلاق إلى أمتها العربية باعتبارها عاصمة الثقافة والفن والجمال.

وتُعنى المؤسسة بصورة أساسية بإثراء حركة الشعر العربي من أجل الارتقاء به، وإعادة ديوان العرب إلى مكانته الرفيعة في الوجدان العربي، وتتنوع رسالة المؤسسة بين عدة مجالات، أبرزها:

- منح جائزة سنوية لأفضل قصيدة وأفضل ديوان شعر وأفضل كتاب نقدي.
- تكريم المبدعين العرب في مجال الشعر ونقد الشعر.
- الاحتفال بكبار الشعراء العرب والأجانب عن طريق التواصل في كل دورة من دورات المؤسسة.
- إقامة مهرجان شعري في الكويت في مارس من كل عام، بداية من عام ٢٠٠٨، ويتم فيه إحياء ذكرى شاعرين من الشعراء العرب لجهودهما في خدمة الثقافة والأدب.
- أنشأت المؤسسة، بتوجيه من مؤسسها الشاعر عبدالعزيز سعود البابطين، سلسلة من الجوائز في مجالات الشعر والأدب ورسَّخت العمل الثقافي في كثير من المجالات.
- مكتبة البابطين للشعر العربي في الكويت، وجاء إنشاؤها هدية من المؤسسة بمناسبة اختيار الكويت عاصمة للثقافة العربية، وافتتحت في أبريل ٢٠٠٦ برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.
- مركز البابطين لحوار الحضارات، ويهدف إلى تنظيم الدورات التدريبية في مجالات علوم اللغة والإرشاد السياحي التاريخي والحضاري بالتعاون مع الجامعات الأجنبية، كما تم تأسيس معهد البابطين للحوار بين الثقافات في جامعة روما عام ٢٠١٢ بهدف ترسيخ مفهوم الحوار بين مختلف الثقافات والحضارات والأديان.

دار سعاد الصباح للنشر

تعتبر دار سعاد الصباح للنشر من المؤسسات الخاصة التي أسستها الشاعرة الدكتورة الشيخة سعاد الصباح، لرعاية الإبداع العربي في كل مكان، كجزء أساسي من رسالة الكويت الثقافية إلى أمتها العربية.

وقد أنشئت الدار في القاهرة عام ١٩٨٨. وكانت تمثل تحديًا كبيرًا، واستطاعت أن تشمخ بإنجازاتها رغم كل الظروف التي ولدت في خضمها.

وقد قامت الدار بنشر أمهات الكتب والحديث منها، وإجراء معادلة متساوية بين هذه الإبداعات القديمة، وبين الإبداعات الجديدة التي تستحق الخلود. ولأجل هذا أعادت الدكتورة سعاد الصباح طباعة مجلة «الرسالة» المصرية البالغ عددها ألفًا وعشرين عددًا، والتي توقفت عام ١٩٥٣، وكان ذلك عام ١٩٨٤، في وعي متأصل بأهمية الإبداع التثقيفي وجدوى إحيائه مرة أخرى، حيث كانت «الرسالة» تمثل قمة ثقافية وارثًا جديرًا لتوارث الأجيال.

كما قامت الدار - ولا تزال - برفد النهر المعرفي بالمزيد من جداول الإبداعات الشبابية عبر تبني هذه الأقلام وإيصال مدادها إلى كافة القراء.

وفي لمسة وفاء رائعة، أطلقت الدكتورة سعاد محمد الصباح على هذه المسابقات اسم زوجها الراحل الشيخ عبدالله المبارك الصباح إلى جانب اسمها، وصارت المسابقة هذه تمثل نهجًا فريدًا في تشجيع الإبداع، يتم حصر التنافس لنيلها بين الشباب العربي بمن لا يتجاوز الثلاثين من العمر.

واهتمت الدار بثقافة الطفل من خلال التعاون مع «الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية» في إعداد البحوث والدراسات، إلى جانب طباعة عدد كبير من قصص الأطفال والمطبوعات الهادفة.

في أواخر عام ١٩٩١، بدأت الدار تأخذ منحى جديدًا باختيارها الانتقال تدريجيًّا إلى الكويت، وفي مطلع عام ١٩٩٤ اكتملت هذه الخطوة وعملت على تكريم شخصيات من شتى أنحاء العالم العربي من المبدعين الأوائل.

وهكذا تستكمل المؤسسات الثقافية الأهلية في دولة الكويت الدور الثقافي الذي تلعبه الكويت على المستوى الرسمي والحكومي، سواء في داخل حدود الدولة أو من خلال الوعي برسالة الكويت في دعم الثقافة خارج حدودها كجزء من يقينها في دورها الكبير في دعم التنمية الثقافية في أرجاء المنطقة العربية والعالم.

****

المراجع

١ – د. العسكري، سليمان «الكويت والتنمية الثقافية العربية: مسيرة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في ربع قرن ١٩٩٨».

٢ – إسهامات الكويت في التنمية الثقافية العربية «ندوة أقيمت بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – أكتوبر ٢٠٠٢»/ الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ٢٠٠٥.

٣ – التنمية والثقافة «ندوة مهرجان القرين الثقافي الرابع عشر ٢٠٠٧»/ الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ٢٠١٠.

٤ – سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح: عزيمة وبناء – مركز البحوث والدراسات الكويتية ٢٠٠٤.

٥ – د. العسكري، سليمان «العربي مسيرة مجلة»/ وزارة الإعلام – الكويت ٢٠٠٣.

٦ – ابن منصور، «غراب العيد، الكويت والثقافة العربية»/ دار سعاد الصباح ٢٠٠١.

٧ – حربي، محمود «على حافة الحلم، حوارات»/ ١٩٩٨.

٨ – الخطة الاستراتيجية لتطوير أداء المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت ٢٠١٤.

٩ – موجز أعمال مؤسسة الكويت للتقدم العلمي/ أعوام مختلفة.

١٠ – د. الوقيان، خليفة «الثقافة في الكويت - بواكير – اتجاهات – ريادات ج١، ج٢»/ ٢٠١٠.

١١ – «سنوات من العطاء – مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري»/ الكويت ٢٠١٢.

****

المحتوى

- تقديم: أ. عبدالعزيز سعود البابطين 3

الفصل الأول

الشيخ صباح الأحمد قائدًا للعمل الإنساني

- الأمير قائدًا للعمل الإنساني 9
- دبلوماسية التوسط وتجاوز المشاكل سلميًّا 15
- الخليج والجنوب 18
- انسحاب بريطانيا وتأسيس دولة الإمارات 18
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية 19
- قضية فلسطين وتطوراتها 20
- أحداث لبنان 22
- الحرب العراقية - الإيرانية 23
- الدور الإسلامي 24

- الكويت والتنمية في آسيا 26
- الكويت وأفريقيا 27
- الكويت وعدم الانحياز 27
- الكويت والأمم المتحدة 29

الفصل الثاني

الكويت .. العمل الإنساني ودعم التنمية

- فلسفة العون التنموي 36
- الكويت ومسؤولياتها الإنسانية 42
- بيت الزكاة ودعم الأعمال الخيرية 47
- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية 48
- الأمانة العامة للأوقاف ومؤسسات أخرى 49
- الهلال الأحمر الكويتي 50
- آليات العون والمساعدات الكويتية 51
- آليات التنفيذ 53
- انعكاسات العون والمساعدات الكويتية على التنمية في البلدان النامية 54

- موقع الكويت في ميزان العون والمساعدات الدولية 57
- متابعة التمويل والتنفيذ 60
- أهمية استيعاب فلسفة العون والمساعدات في المجتمع الكويتي 61
- الخاتمة 65

الفصل الثالث

الإسهام الكويتي في دعم الثقافة في الوطن العربي

- القوة الناعمة 71
- المشاركة 72
- المسؤولية 73
- النشاط الأهلي 74
- الشؤون والإعلام 75
- رسالة الكويت الثقافية 76
- صباح الأحمد و«العربي» 79
- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 82
- تنشيط الحياة الثقافية 83

- الخطة الشاملة للثقافة العربية 84
- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 86
- جائزة الكويت 88
- جائزة الإنتاج العلمي 88
- جائزة المؤسسة التقديرية 88
- جائزة الكويت الإلكترونية 89
- البعد العلمي في التعاون الدولي 90
- مطبوعات المؤسسة 91
- دار الآثار الإسلامية 92
- ذخيرة الدنيا 93
- رعاية المؤسسات الخاصة 94
- مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري 94
- دار سعاد الصباح للنشر 96
- المراجع 98
- المحتوى 99

****